

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (١)  
(٥٢) / كتاب عشرة النساء (٢)

[١] باب .

٥٩ / ب  
ظ (٥)

١ / ٣٦٩  
ص

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمته الله: قال الله تبارك وتعالى: ﴿ / قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [الاحزاب: ٥٠] ، وقال عز وجل: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣٤] ، وقال تقدست أسماؤه: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩] ، وقال عز وجل: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] .

قال الشافعي رحمة الله عليه: هذا (٣) جملة ما ذكر الله عز وجل من (٤) الفرائض بين الزوجين ، وقد كتبنا ما حضرنا مما فرض الله عز وجل للمرأة على الزوج ، وللزوج على المرأة ، وما (٥) سن رسول الله ﷺ .

قال الشافعي رحمه الله: وفرض الله عز وجل أن يؤدي كل ما عليه بالمعروف ، وجماع المعروف: إعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه إليه بطيب النفس لا بضرورته (٦) إلى طلبه ، ولا تأديته بإظهار الكراهية لتأديته ، وأيهما ترك فظلم ؛ لأن مظل الغنى ظلم ، ومطله: تأخيره (٧) الحق .

قال الشافعي رحمته الله: وفرض الله عز وجل (٨) في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ (٩) مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ (١٠) ﴾ والله أعلم: أي فيما (١١) لهن مثل ما

(١) البسمة من (ج) .

(٢) في (ب) : « كتاب النفقات » ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ظ) ، وإن كان في (ج ، ص) : « جماع عشرة النساء » .

(٣) في (ج) : « فهذه » ، وفي (ص) : « هذه » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٤) في (ج ، ص) : « في » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٥) في (ب ، ج ، ظ) : « مما » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٦) في (ص) : « بصيرورته » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٧) في (ص) : « تأخير » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٨) « وفرض الله عز وجل » : سقط من (ب ، ج ، ظ) ، وأثبتناه من (ص) .

(٩) « ولهن » : ساقطة من (ص ، ج) ، وأثبتناها من (ب ، ظ) .

(١٠) « وللرجال عليهن درجة » : سقط من (ج ، ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(١١) في (ب) : « فما » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

عليهن فيما عليهن (١) من أن يؤدَّى (٢) إليهن بالمعروف .

[ ٢ ] / وجوب نفقة المرأة

ب/١٠٠  
ج

قال الشافعي (٣) : قال الله جل وعز : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ قرأ إلى : ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [ النساء ] ، وقال عز وجل : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ قرأ إلى : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] ، وقال (٤) جل وعز : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] .

[ ٢٣٠٧ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (٥) : أخبرنا ابن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن هنداً قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح (٦) وليس لي إلا ما يدخل بيتي ، فقال رسول الله ﷺ : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .

[ ٢٣٠٨ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي ، أخبرنا (٧) أنس بن عياض ، عن

- (١) « فيما عليهن » : سقط من ( ب ) ، وأثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .
- (٢) في ( ظ ) : « يؤدوا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٣) « قال الشافعي » : سقط من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .
- (٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٦) من هنا سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٧) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٣٠٧ ] \* خ : ( ٢ / ١١٥ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع - ( ٩٥ ) باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم - عن أبي نعيم ، عن سفيان بهذا الإسناد .

ولفظه : قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ : إن أبا سفيان رجل شحيح ، فهل على جناح أن آخذ من ماله سرّاً ؟ قال : « خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف » . ( رقم ١٢١١ ) .

وفي ( ٢ / ١٩٥ ) ( ٤٦ ) كتاب المظالم والغصب - ( ١٨ ) باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه - عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل مسيك ، فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ فقال : « لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف » . ( رقم ٢٤٦٠ ) .

\* م : ( ٣ / ١٣٣٨ - ١٣٣٩ ) ( ٣٠ ) كتاب الأفضية - ( ٤ ) باب قضية هند - عن علي بن حجر السعدي ، عن علي بن مسهر ، عن هشام بن عروة نحوه . ( رقم ١٧١٤ / ٧ ) .

وعن عبد بن حميد ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة نحوه . ( رقم ١٧١٤ / ٨ ) .

[ ٢٣٠٨ ] انظر تخريج الحديث السابق .

هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أنها حدثته : أن هنداً أم معاوية جاءت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح (١) وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدى إلا ما أخذت منه سرّاً وهو لا يعلم ، فهل على في ذلك من شيء ؟ فقال النبي ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

[ ٢٣٠٩ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا (٢) سفيان ، عن ابن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، عندي دينار . قال : « أنفقه على نفسك » . قال : عندي آخر . قال : « أنفقه على ولدك » . قال : عندي آخر . قال : « أنفقه على (٤) خادمك » . قال : عندي آخر . قال : « أنت أعلم » . قال سعيد بن أبي سعيد : ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا : يقول ولدك : أنفق عليّ ، إلى من تكلّني ؟ وتقول زوجتك : أنفق عليّ أو طلقني ، ويقول خادمك : أنفق على أو بعني .

قال الشافعي رحمه الله : في قول الله عز وجل : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] ، وقوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] ثم قول رسول الله ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » : بيان أن

(١) إلى هنا انتهى السقط من ( ج ) .

(٢) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣ ، ٤) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

[ ٢٣٠٩ ] \* مسند الحميدي : ( ٢ / ٤٩٥ ) أحاديث أبي هريرة - عن سفيان به . ( رقم ١١٧٦ ) .

وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري .

\* د : ( ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ ) ( ٣ ) كتاب الزكاة - ( ٤٥ ) باب في صلة الرحم - عن محمد بن كثير

عن سفيان به وبالجزم الرفوع .

أما الجزء الموقوف على أبي هريرة فرواه البخاري في حديث آخر :

\* خ : ( ٣ / ٤٢٥ ) ( ٦٩ ) كتاب النفقات - ( ٢ ) باب وجوب النفقة على الأهل والعيال - عن عمر

ابن حفص ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال :

قال النبي ﷺ : « أفضل الصدقة ما ترك غني ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول » ،

تقول المرأة : إما أن تطعمني وإما أن تطلقني ، ويقول العبد : أطعمني واستعملني ، ويقول الابن :

أطعمني ، إلى من تدعني ؟

فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، هذا من كيس أبي هريرة .

( رقم ٥٣٥٥ ) .

على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة .

قال : وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (٣) [ النساء ] :

بيان أن على الزوج ما لا غنى بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى . قال : وخدمة (١) في الحال التي لا تقدر على أن تتحرّف لما (٢) لا صلاح لبدنها إلا به من الزمّانة والمرضى ، فكل هذا لازم للزوج .

قال : ويحتمل أن يكون عليه لخادمها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تخدم نفسها (٣) ، وهو مذهب غير واحد من أهل العلم ، فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة (٤) التي الأغلب أن مثلها لا تخدم (٥) نفسها ، وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد ، فإذا لم يكن لها خادم فلا أعلمه يجبر على أن يعطيها خادماً ، ولكن يجبر على من يصنع لها / من طعامها ما لا تصنعه هي ، ويدخل عليها ما لا تخرج لإدخاله من الماء ، ومن مصلحتها (٦) لا يجاوز به ذلك .

ب/٣٦٩  
ص

١/٦٠  
ظ (٥)

قال الشافعي رحمه الله : وينفق / على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم ، ثم لا نفقة لهم عليه (٧) إلا أن يتطوع ، إلا أن يكونوا زمني فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر ، وسواء في ذلك الذكر والأنثى . وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال ، فإذا كانت لهم أموال فنفتقتهم في أموالهم .

قال : وسواء في ذلك ولده وولد ولده وإن سفلوا (٨) ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم .

قال : وإذا زمن الأب أو الأم (٩) ولم يكن لهما مال ينفقان (١٠) منه على أنفسهما

(١) في ( ج ، ص ) : « وخدمته » ، وما أثبتاه من ( ب ، ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « أن تتحرك بما » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) في ( ظ ) : « ممن يعرف لها ألا يخدم نفسه » ، وفي ( ص ) : « ممن تعرف له أنها لا تخدم نفسها » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ) .

(٤) في ( ج ، ص ) : « لامراته » ، وما أثبتاه من ( ب ، ظ ) .

(٥) في ( ظ ) : « تخدمها » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) في ( ظ ) : « وما يصلحها » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ج ) : « له عليهم » ، وفي ( ص ) : « لهم عليهم » ، وما أثبتاه من ( ب ، ظ ) .

(٨) في ( ظ ) : « تسفلوا » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٩) في ( ب ) : « الأب والأم » ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ، ظ ) .

وزمن : أى مرض مرضاً يدوم زماناً طويلاً .

(١٠) في ( ظ ) : « ينفق » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

أنفق عليهما الولد ؛ لأنهما قد جمعا الحاجة والزمانة التي لا يتحرَّقان (١) معها ، والتي في مثل حال (٢) الصغر أو أكثر ، ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت ، والأجداد وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم / أب دونه يقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم (٣) ولد الولد .

قال الشافعي رحمه الله : وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بأنهم منه ، وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع منهم بما يستمتع به (٤) الرجل من امرأته .

قال : وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحبسها على نفسه للاستمتاع بها وغير ذلك (٥) ، ومنعها من (٦) ذلك من غيره .

قال : ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها (٧) ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه (٨) ، فعليه نفقتها ما كانت زوجة له ، مريضة وصحيحة ، وغائبا عنها وحاضراً لها ، وإن طلقها فكان يملك الرجعة فعليه نفقتها في العدة ؛ لأنه لا يمنعه من (٩) أن تصير حلالاً له (١٠) يستمتع بها إلا نفسه ، إذا أشهد شاهدين أنه راجعها فهي زوجته ، وإذا (١١) لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ، ولا يتفق عليها إذا لم يكن يملك الرجعة ؛ لأنها أحق بنفسها منه ، ولا تحل له إلا بنكاح جديد .

قال : وإذا نكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قيل : ليس عليه نفقتها ؛ لأنه لا يستمتع بها ، وأكثر ما ينكح له الاستمتاع بها ، وهذا قول عدد (١٢) من علماء أهل زماننا (١٣) لا نفقة لها ؛ لأن الحبس من قبلها . ولو قال قائل : يتفق عليها ؛ لأنها ممنوعة به (١٤) من غيره كان مذهباً .

(١) حرف ليماله : كسب . ( المصباح ) .

(٢) « حال » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) « أنفق عليهم » : سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) « به » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥) في ( ج ) : « بحبسها على نفسها وغير ذلك » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) « من » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧-٨) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٩) « من » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٠) في ( ج ، ص ) : « أنه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(١١) في ( ج ) : « وإن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٢) في ( ظ ) : « علة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(١٣) في ( ج ) : « من علمائنا وأهل زماننا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٤) « به » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

قال : وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قيل : عليه النفقة ؛ لأن الحبس جاء من قبله ومثلها يستمتع به ، وقيل : إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها ؛ لأن معلوماً أن مثله لا يستمتع بامرأته .

قال : ولا تجب النفقة لامرأة حتى تدخل على زوجها ، أو تخلى بينه وبين الدخول عليها ، فيكون الزوج يترك ذلك ، فإذا كانت هي الممتعة من الدخول عليه فلا نفقة لها ؛ لأنها مانعة له نفسها . وكذلك إن هربت منه ، أو منعته الدخول عليها بعد الدخول عليه ، لم يكن لها نفقة ما كانت ممتعة منه .

قال الشافعي رحمته الله : وإذا نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقتها ؛ لأن الحبس من قبله .

قال الشافعي رحمه الله : وإذا نكحها ثم غاب عنها فسألت النفقة ، فإن كانت خلت بينه وبين نفسها (١) فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة ، وإن لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها (٢) ولا منعت (٣) فهي غير مُخَلِّية حتى تُخَلَّى ولا نفقة عليه ، وتكتب إليه ويؤجل ، فإن قدم وإلا أنفق إذا أتى عليه قدر ما يأتيه الكتاب ويقدم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### [ ٣ ] باب قدر النفقة

قال الشافعي رحمه الله عليه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثِي ﴾ الآية [ النساء : ٣ ] .

/ قال الشافعي رحمه الله عليه : ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته ، ويمثل هذا جاءت السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة .

٦٠ / ب  
ظ (٥)

قال : والنفقة نفقتان : نفقة الموسع (٤) ، ونفقة المُقْتَرِّ عليه رزقه وهو الفقير (٥) . قال الله عز وجل : ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ الآية [ الطلاق : ٧ ] .

قال : وأقل ما يلزم / المُقْتَرِّ من نفقة امرأته المعروف ببلدهما (٦) .

٣٧٠ / ا  
ص

(١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) في ( ج ) : « ولا متعة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) في ( ب ) : « الموسر » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٥) في ( ظ ) : « ونفقة المقدر عليه رزقه ، وهو المقتر » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) في ( ظ ) : « ببلدها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

ب/١٠١  
ج

قال : فإن كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا مخدومة عَالَهَا / وخادماً لها واحداً لا يزيد عليه ، وأقل ما يعولها به وخادماً ما لا يقوم بَدَنُ أحد على أقل منه ، وذلك مدِّ بَمد النبي ﷺ لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعيراً أو ذرة أو أرزاً (١) أو سلتاً ولخادماً مثله ، ومكيلة من أدم بلادها ، زيتاً كان أو سمناً بقدر ما يكفي ما وصفت من ثلاثين مداً في الشهر ولخادماً شبيهه به ، ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ، ولا يكون ذلك لخادماً ؛ لأنه ليس بالمعروف لها .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإن كانت ببلاد يقتاتون فيها (٢) أصنافاً من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد ، وقد قيل : لها في الشهر أربعة أرتال لحم في كل جمعة رطل (٣) ، وذلك المعروف لها . وفرض لها من الكسوة ما يكسى (٤) مثلها ببلدها عند (٥) المقتر ، وذلك من القطن الكوفي والبصرى وما أشبهه (٦) ، ولخادماً (٧) كِرْبَاس (٨) وتَبَّان (٩) وما أشبهه ، وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقميص وخمار أو مقنعة (١٠) ، ولخادماً جبة صوف وكساء تلتحفه يدفئ مثلها ، وقميص ومقنعة (١١) وخف وما لا غنى بها عنه ، وفرض لها للضيف قميصاً وملحفة ومقنعة (١٢) .

قال : وتكفيها القطيفة ستين (١٣) ، والجة المحشوة كما يكفي مثلها الستين (١٤) ونحو ذلك .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإن كانت رغبة (١٥) لا يجزيها هذا أو زهيدة يكفيها

- (١) « أو أرزاً » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) في (ب) : « ببلاد يقتاتون فيه » ، وفي (ص ، جـ) : « ببلاد يقتاتون فيه » ، وما أثبتناه من (ظ) .
- (٣) في (ظ) : « رطل لحم » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٤) في (جـ ، ص) : « يكسى » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٥) في (ظ) : « غير » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٦) في (ب) : « أشبههما » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص ، ظ) .
- (٧) « ولخادماً » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) الكِرْبَاس : ثوب خشن ، وقيل : ثوب من القطن .
- (٩) التَبَّان : سروال صغير يستر العورة .
- (١٠) للمقنعة : ما تقنع به المرأة رأسها (القاموس) ، والملحفة : إزار تلتحفه بالليل مثل الملاعة .
- (١١ - ١٢) ما بين الرقمين سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (١٣) في (ظ) : « ستين » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (١٤) في (ظ) : « الستين » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (١٥) الرغبة : هي واسعة البطن ، كناية عن كثرة الأكل .

أقل من هذا دفعت هذه المكيلة إليها (١) وتزیدت إن كانت (٢) رغبة من ثمن آدم أو لحم أو عسل وما شاءت في الحب ، وإن كانت (٣) زهيدة تزیدت فيما (٤) لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة .

قال : وإن كان زوجها موسعاً عليه (٥) فرَضَ لها مُدَّينَ بمد النبي ﷺ وفرض لها من الأدم واللحم ضعف ما وصفته (٦) لامرأة المقتر ، وكذلك في الدهن والعسل ، وفرض لها من الكسوة وسط البغدادي والبهري (٧) ولين البصرة وما أشبهه (٨) ، وكذلك يحشى لها للشئ إن كانت ببلاد يحتاج أهلها إلى الحشو ، وتعطى قטיפه وسطاً لا تزداد ، وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت ، وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مداً بمد النبي ﷺ في اليوم ؛ لأن لها سعة في الأدم والفرض تزيد (٩) بها ما أحببت .

قال الشافعي رحمه الله : وأفرض عليه في هذا كله مكيلة طعام لا دراهم ، فإن شاءت هي أن تبيعه فتصرفه فيما شاءت صرفته ، وأفرض لها نفقة خادم واحد لا أزيد عليه وأجعله مداً وثلاثاً بمد النبي ﷺ ؛ لأن ذلك سعة لمثلها ، وأفرض لها (١٠) عليه في كسوتها (١١) الكرياس وغيلظ البصرى والواسطى ، وما أشبهه لا أجازه بموسع من كان ، ومن كانت امرأته . وأجعل عليه لامراته فراشاً ووسادة من غليظ متاع البصرة وما أشبهه ، ولخادمه / الفروة ووسادة وما أشبهه من عباءة أو كساء غليظ ، فإن بلى أخلفه . وإنما جعلت أقل الفرض مداً بالدلالة عن رسول الله ﷺ / في دفعه إلى الذى أصاب أهله في شهر رمضان بعرق (١٢) فيه خمسة عشر (١٣) أو عشرون صاعاً لستين مسكيناً (١٤) فكان ذلك مداً مداً لكل مسكين ، والعرق خمسة عشر (١٥) صاعاً على ذلك يعمل ليكون أربعة

١/٦١  
ظ (٥)

١/١٠٢  
ج

- (١) في (ص) : « لها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .  
 (٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) في (ج ، ص) : « بما » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٥) « عليه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (٦) في (ظ) : « وصفنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٧) في (ب) : « والهروي » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٨) « وما أشبهه » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٩) في (ج) : « تزیدت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (١٠) « لها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (١١) في (ب) : « الكسوة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (١٢) العرق : ضفيرة تنسج من خوص ، وهو الممثل والزنبيل ، ويقال : إنه يسع خمسة عشر صاعاً .  
 (١٣ ، ١٥) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (١٤) انظر الحديث رقم [ ٩٢٥ ] وتخرجه .

أعراق وسقاً ، ولكن الذى حدّته أدخل الشك فى الحديث خمسة عشر أو عشرين صاعاً .  
 قال : وإنما جعلت أكثر ما فرضت مُدَيْنٌ مُدَيْنٌ ؛ لأن أكثر ما جعل النبي ﷺ فى فدية الكفارة للأذى مدين لكل مسكين (١) وبينهما وسط ، فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا ؛ لأن معلوماً (٢) أن الأغلب أن أقل القوت مدّ ، وأن أوسعها مدآن .

قال : والفرض على الوسط (٣) الذى ليس بالموسع ولا بالمقتّر (٤) ما بينهما مد ونصف للمرأة ومد للخادم .

قال الشافعى رحمة الله عليه : وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت ما دفع إليها نفقة ، وفرض لها فى ماله نفقتها ، / وإن لم يكن له نقد بيع لها فى (٥) عَرَضَ ماله وأنفق عليها ما وصفت من نفقة مُوسِعٍ أو مُقْتَرٍ (٦) ؛ أى الحالين كانت حاله .

قال : فإن قدم فأقام عليها بيته ، أو أقرت بأن قد قبضت منه أو من أحد عنه نفقة ، وأخذت غيرها رجع عليها بمثل الذى قبضت .

قال : وإن غاب عنها زماناً فتركت طلب النفقة بغير إبراء له منها ثم طلبتها ، فرض لها من يوم غاب عنها .

قال : وكذلك إن كان حاضراً فلم ينفق عليها فطلبت فيما مضى ، فعليه نفقتها .

قال : وإن اختلفا فقال : قد دفعت إليها نفقتها ، وقالت : لم يدفع إلى شيئاً (٧) ، فالقول قولها مع يمينها ، وعليه البينة بدفعه إليها أو إقرارها به ، والنفقة كالحقوق لا يبرئها منها إلا إقرارها (٨) ، أو بيته تقوم عليها بقبضها .

قال : وإن دفع إليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثاً رجع عليها بما بقى من نفقة السنة (٩) من يوم وقع الطلاق . قال : وإن طلق واحدة أو اثنتين يملك الرجعة فيهما رجع عليها بما بقى من نفقة السنة (١٠) بعد انقضاء العدة ، وإن كانت حاملاً فطلقها ثلاثاً أو واحدة رجع

(١) سبق تخريجه فى باب الإحصار بالعدو من كتاب الحج .

(٢) فى (ظ) : « مع أن معلوماً » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) فى (ظ) : « الأوسط » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) فى (ظ) : « بموسع ولا بمقتّر » ، وفى (ب) : « بالموسع لا المقتّر » ، وما أثبتناه من (ص ، ج) .

(٥) فى (ب) : « من » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) والمقتّر : القليل المال .

(٧) « شيئاً » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ج ، ص ، ب) .

(٨) فى (ج) : « إقرارها به » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

عليها بما بقى من نفقة السنة بعد وضع الحمل .

قال : وإن تركها سنة لا ينفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبلة برئ من نفقة السنة الماضية ؛ لأنها قد وجبت لها ، ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبلة ؛ لأنها أبرأته قبل تجب لها ، وكان لها أن تأخذه بها ، وما أوجبت عليه من نفقتها فماتت فهو لورثتها ، وإذا مات (١) ضربت مع (٢) الغرماء فى ماله كحقوق الناس عليه ، والله تعالى أعلم .

#### [ ٤ ] باب فى الحال التى تجب فيها النفقة ولا تجب

قال الشافعى رحمة الله عليه : وإذا ملك الرجل عقدة المرأة يجامع مثلها وإن لم تكن بالغاً فخلت بينه وبين الدخول عليها ، أو خلّى أهلها فيما بينه وبين (٣) ذلك إن كانت بكرأ ولم تمتنع هى من الدخول عليه ، وجب (٤) عليه نفقتها ، كما تجب عليه إذا دخل بها ؛ لأن الحبس من قبله .

قال : وكذلك إن كان صغيراً / تزوج بالغاً فعليه نفقتها ، لأن الحبس من قبله .

قال الشافعى رحمته الله : ولو كان الزوجان بالغين ، فامتنت المرأة من الدخول ، أو أهلها / لعلّة أو إصلاح (٥) أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه .

قال الشافعى رحمة الله عليه : ولو امتنت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكن عليه نفقتها (٦) حتى يحضر ، فلا تمتنع من الدخول عليه (٧) ، وإن طال غيبته إلا أن يبعث إليه أهلها أن أقدم فادخل ، فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه ، أو تسير هى إليه (٨) ، ويوسع فى ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك ، فإن تأخر بعد ذلك وجب (٩) عليه نفقتها ؛ لأن الحبس جاء من قبله .

(١) فى (ص) : « ماتت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٢) فى (ظ) : « ضربت به مع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « فيما بينه وبين » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) فى (ظ) : « وجبت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) فى (ج) : « أو إصلاح » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) فى (ظ) : « نفقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) فى (ج ، ص) : « فلا تمتنع من الدخول عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٨) « إليه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٩) فى (ظ) : « وجبت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

قال : ولو دخلت عليه فمرضت مرضاً لا يقدر على إتيانها معه ، كانت عليه نفقتها ، وكذلك إن كان يقدر (١) على إتيانها إذا لم تمتنع من أن يأتيها إن شاء . وكذلك لو (٢) كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها ، وهذا مخالف للصغر ، هذا إنما يكون الامتناع فيه من الإتيان منه ؛ لأنه يعافها بلا امتناع منها ؛ لأنها تحتمل أن تؤذي .

قال : ولو أصابها في الفرج شيء يضر به الجماع ضرراً شديداً منع من جماعها إن شاءت ، وأخذ بنفقتها إلا أن يشاء أن يطلقها . وكذلك لو ارتنقت (٣) فلم يقدر على أن يأتيها أبداً بعدما أصابها ، أخذ بنفقتها؛ من قبل أن هذا عارض لها (٤) لا منع منها لنفسها ، وقد جومت ، وكانت ممن يجامع مثلها (٥) .

قال : ولو أذن لها فأحرمت ، أو اعتكفت ، أو لزمها صوم بنذر أو كفارة ، كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها . قال : وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهربت ، أو امتنعت ، أو كانت أمة فمنعها أهلها ، فلا نفقة لها حتى تُحَلَّى بينه وبين نفسها (٦) .

قال الشافعي رحمه الله : ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثاً وأنكر فامتنعت منه ، لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه (٧) .

قال : ولو أقر أنه طلق إحدى نسائه ثلاثاً ولم يبين أخذ بنفقتهم كلهن / حتى يبين (٨) ؛ لأنهن محبوسات به ، والامتناع كان منه لا منهن .

قال الشافعي رضي الله عنه : وكل زوجة لحر مسلم حرة مسلمة (٩) أو ذمية فسواء في النفقة والخدمة على قدر سعة ماله وضيقه ، وكذلك إن كانت امرأته أمة فحُلِّيَ بينه وبينها إلا أنه ليس عليه إن كان موسعاً أن ينفق للأمة (١٠) على خادم ؛ لأن المعروف للأمة أنها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت .

(١) في (ظ) : « كان لا يقدر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) ارتنقت : انسدت موضع الجماع .

(٤) « لها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .

(٥) في (ظ) : « مثله » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ص) : « بينه وبينها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٧) « منه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ص) : « يتبين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٩) « مسلمة » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(١٠) في (ج) : « الأدمة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

قال الشافعي رحمة الله عليه : ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكرت من قدر نفقة امرأته وكسوتها (١) ما كان عليه أن ينفق عليه ، فإن كانوا ممالك فليس عليه نفقتهم ، وإذا عتقوا فعليه نفقتهم ، وينفق على ولده وولد ولده وآبائه كما وصفت ، ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ، ولا عم ، ولا خالة ، ولا على (٢) عمه ، ولا على ابن من رضاعة ، ولا على (٣) أب منها .

قال : وكل زوج حر (٤) مسلم وذمي ووثنى عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون (٥) .

### [ ٥ ] باب نفقة العبد على امرأته

/ قال الشافعي رحمة الله عليه : وإذا تزوج العبد بإذن سيده حرة أو كاتبة أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتدر ، لا يخالفه ولا يفرض عليه أكثر منها ؛ لأنه ليس عبد إلا وهو مقتدر ؛ لأن ما بيديه (٦) وإن اتسع ملك لسيده .

قال : وليس على العبد أن ينفق على ولده أحراراً كانوا أو ممالك .

قال : والمكاتب والمُدبِّر / وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك ، وإن كانت للمكاتب أم ولد وطئها في المكاتبه (٧) بالملك ، فولدت له أنفق على ولده ، فإذا (٨) عجز فليس عليه نفقتهم ؛ لأنهم ممالك لسيده .

قال : وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقاً يملك الرجعة في العدة ، وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها ، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها ؛ لأن نفقة الحوامل (٩) فرض في كتاب الله عز وجل ، ولست أعرفها إلا لمكان الولد . فإذا أنفق عليها وهي مطلقة

(١) في (ب) : « وكسوتها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) « على » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « من » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) « حر » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) في (ظ) : « يختلفان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ظ) : « بيده » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « الكتابة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ب) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٩) في (ظ) : « الحامل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

لا يملك رجعتها وهو يراها حاملاً ، ثم بان أن ليس بها حمل ، رجع عليها بالنفقة من يوم طلقها ، وأنفق عليها إن أراد ذلك . وسواء أنفق عليها بأمر قاض أو غير أمر قاض ؛ لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل ، وإذا بان أنها (١) ليست بحامل رجع عليها به . والله تعالى الموفق .

## [ ٦ ] باب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته

قال الشافعي رحمته الله : دل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته .

قال الشافعي رحمه الله عليه : فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقه عليها (٢) أن يستمتع منها ، ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة ، وللمرأة على الزوج ، احتمال ألا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغنى (٣) به ، ويمنعها أن تضطرب في البلد (٤) وهو لا يجد ما يعولها به (٥) ، فاحتمل إذا لم يجد ما ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه ، فإن اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق ؛ لأنها ليست شيئاً أوقعه الزوج ، ولا جعل إلى أحد إيقاعه .

[ ٢٣١٠ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا (٦) مسلم بن خالد ،

عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء

- 
- (١) في (ظ) : « أن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) « عليها » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .  
 (٢) في (ج) : « تستعين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٤) « في البلد » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٥) « به » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٣١٠ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٩٣ - ٩٤ ) أبواب العدة والنفقة - باب الرجل يغيب عن امرأته فلا ينفق

عليها - عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كتب عمر إلى أمراء الأجناد : أن ادع فلاناً وفلاناً - ناساً قد انقطعوا من المدينة وخلوا منها - فإما أن يرجعوا إلى نساءهم ، وإما أن يعيشوا إليهن بنفقة ، وإما أن يطلقوا ويعيشوا بنفقة ما مضى . ( رقم ١٢٣٤٦ ) .

وعن معمر ، عن أيوب ، عن نافع قال : كتب عمر إلى عماله في الذي يغيب عن امرأته فلا يعثر بنفقة ، فكتب : أن ادعهم ، فأمرهم أن ينفقوا ، أو يطلقوا ، فإن لم يطلقوا ، خذوهم بنفقة ما مضى وما استقبل . ( رقم ١٢٣٤٧ ) .

الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حسبوا .

قال الشافعي رحمه الله : وهذا يشبه ما وصفت قبله ، وإليه يذهب أكثر أصحابنا ، وأحسب عمر - والله تعالى أعلم - لم يجد بحضرته لهم أموالاً يأخذ منها (١) نفقة نسائهم ، فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم (٢) بالنفقة إن وجدوها ، والطلاق إن لم يجدوها ، وإن طلقوا فوجد لهم أموال أخذوهم بالبعثة بنفقة ما حسبوا .

قال : وإذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم (٣) لم يفرق بينهما ، وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ، ولا يمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل ، فإن لم يجد نفقتها خيرت كما وصفت في هذا القول ، فإن كان يجد نفقتها - بعد ثلاث - يوماً ويعوز يوماً خيرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها / بأقل ما وصفت النفقة (٤) على المُقْتَرِّ خيرت في هذا / القول ، فإذا بلغ هذا ووجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم تخير ؛ لأنها تملك بنفقتها ، وكانت نفقة خادمها ديناً عليه متى أيسر أخذته به (٥) .

قال : وإذا فرق بينهما ثم أيسر لم ترد عليه ، ولم (٦) يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاء هي بنكاح جديد .

قال : ومن قال هذا فيمن لا يجد ما (٧) ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندي إذا لم يجد صداقها (٨) أن يخيرها ، وإن وجد نفقتها بعد ثلاث ليال وما أشبهها ؛

١٠٣ / ب  
ج  
٣٧١ / ب  
ص

- (١) في (ظ) : « منهم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) في (ظ) : « أجنادهم يأخذهم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٣) في (ظ) : « يوم تقوم عليه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) في (ب) : « للنفقة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٥) في (ظ) : « أخذ به » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٦) في (ب) : « ولا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٧) في (ج ، ص) : « أن » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٨) « إذا لم يجد صداقها » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦٩ ) كتاب الطلاق - ( ١٩٨ ) من قال على الغائب نفقة فإن بعث وإلا طلق - عن عبد الله بن نمير ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع قال : كتب عمر إلى أمراء الأجناد فيمن غاب عن نسائه من أهل المدينة فأمرهم أن يرجعوا إلى نسائهم ، إما أن يفارقوا ، وإما أن يعثوا بالنفقة ، فمن فارق منهم فليبعث بنفقة ما ترك . ( رقم ١٩٠٢٠ ) .  
 وهذه الرواية والتي قبلها منقطعة بين نافع وعمر - رضى الله تعالى عنه .

لأن صداقها شبيه بنفقته .

٦٢ / ب  
ظ (٥)

قال الشافعي رحمته : وإن نكحته / وهي تعرف عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة كحكم المرأة تنكح الرجل موسراً فيعسر ؛ لأنه قد يوسر بعد العسر ، ويعسر بعد اليسر ، وقد تعلمه معسراً وهي ترى له حرفة تعينها أو مالا يعينه ويعينها (١) ، أو من يتطوع فيعطيه ما يعينها (٢) .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثاً ثم خيرت فاخترت المقام معه ، فمتى شاءت أجل أيضاً ، ثم كان لها فراقه ؛ لأن اختيارها المقام معه عفو عما مضى ، فعفوها فيه جائز ، وعفوها غير جائز عما استقبل (٣) ، فلا يجوز عفوها عما لم يجب لها ، وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسراً ؛ لأنها قد تعفو ذلك ثم يوسر بعد عسرتة فينفق عليها .

قال : وإذا أعسر بالصداق ولم يعسر بالنفقة فخيرت فاخترت المقام معه ، لم يكن لها فراقه ؛ لأنه لا ضرر على بدنهما ما أنفق (٤) عليها في استئجار صداقها وقد عفت (٥) فرقتة ، كما يخير صاحب المفلس في عين ماله وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه ، فلا يكون له أن يأخذ بعد عين ماله ، وصداقها دين عليه إلا أن تعفو .

قال الشافعي رحمه الله : وإذا نكحها فأعسر بالصداق ، فلها ألا تدخل عليه حتى يعطيها الصداق ، ولها النفقة إن قالت إذا جئت بالصداق خليت بينك وبين نفسي (٦) .

قال الشافعي رحمته : وإن دخلت فأعسر بالصداق لم يكن لها أن تخير ؛ لأنها قد رضيت بالدخول بلا صداق ، ولا تمتنع منه ما كان ينفق عليها ، ودخولها عليه بلا صداق رضا بذمته ، كما يكون رضا الرجل من عين ماله يجده بذمة غريمه ، أو يفوت عند غريمه فلا يكون له إلا ذمة غريمه .

قال : وسواء في العسرة بالصداق والنفقة كل زوج وزوجة ، الحر تحت الأمة ، والعبد تحت الحرة والأمة كلهم سواء ، والخيار للأمة تحت الحر في العسرة بالنفقة ، فإن

(١) في (ب) : « حرفة تغنيها أو لا تغنيه وتغنيها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) في (ب ، ظ) : « يغنيها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ج ، ص) : « وعفوها عما استقبل » ، وفي (ظ) : « وعفو عما يستقبل » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ظ) : « متى أنفق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ج ، ص) : « عفت » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٦) في (ب) : « بيني وبينك » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

شاء سيدها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للأمة ؛ لأنه واجد للنفقة ، وإذا امتنع فالخيار للأمة لا لسيدها .

قال : وكذلك الخيار للحره لا لوليها ، فإن كانت الأمة أو الحره مغلوبه على عقلها أو صبية لم تبلغ (١) لم يكن لولى واحده منهما أن يفرق بينها وبين زوجها بعسره بصداق ولا نفقة ، وإذا أعسر زوج الأمة بالصداق فالصداق (٢) لسيد الأمة ، والخيار لسيد الأمة لا للأمة ، فإن اختارت الأمة (٣) فراقه واختار السيد ألا تفارقه لم يكن عليه أن يفرق بينهما ؛ لأن ذلك لسيدها (٤) ولا ضرر فيه عليها ، والمسلم تحته الكتابية ، والكتابى تحته الكتابية إذا طلبت المرأة / حقها مثله (٥) فى نفقة وصداق كما وصفت من الأزواج الحرائر (٦) .

١/١٠٤  
ج

قال الشافعى رحمته الله : وقد قيل : لا خيار للمرأة فى عسرة الزوج بالنفقة ، وتُخلى تطلب على نفسها ، ولا خيار فى عسرتة (٧) بالصداق ولها الامتناع منه ما لم تدخل عليه ، فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهى غريم من الغرماء .

قال : وعلى السيد نفقات (٨) أمهات أولاده ومدبريه (٩) ورقيقه كلهم : ذكرهم وأنثاهم ، مسلمهم وكافرهم ، وليس عليه نفقة مكاتبه حتى يعجزوا ، فإذا عجزوا فعليه نفقتهم .

## [ ٧ ] / باب أى الوالدين أحق بالولد

١ / ٦٣  
ظ (٥)

[ ٢٣١١ ] أخبرنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا ابن عيينة ،

- (١) « لم تبلغ » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٢) « فالصداق » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٣) فى (ج) : « المرأة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) فى (ج ، ص) : « لسيده » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٥) فى (ب) : « قبله » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٦) فى (ب) : « من مثله للأزواج الحرائر » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٧) فى (ب) : « عسرة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٨) فى (ظ) : « نفقة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ب) .
- (٩) فى (ب) : « ومدبره » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

عن زياد بن سعد ، عن هلال بن أبى ميمونة ، عن أبى ميمونة ، عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه .

١/٣٧٢  
ص

[ ٢٣١٢ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : / أخبرنا (١) ابن عيينة ، عن يونس بن عبد الله الجرمى ، عن عمارة الجرمى ، قال : خيرنى على ﷺ بين أمى وعمى ثم قال لأخ لى أصغر منى : وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا خيرته (٢) .

[ ٢٣١٣ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا (٣) إبراهيم بن محمد ، عن يونس بن عبد الله ، عن عمارة قال : خيرنى على ﷺ بين أمى وعمى وقال لأخ لى أصغر منى : وهذا لو بلغ مبلغ هذا خيرته .

قال إبراهيم : وفى الحديث : وكنت ابن سبع أو ثمانى سنين .

قال الشافعى رحمه الله : فإذا افترق الأبوان وهما فى قرية واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج وما كانوا (٤) صغاراً ، فإذا بلغ أحدهم سبعاً أو ثمانى سنين وهو يعقل خير بين أبيه وأمه ، وكان عند أيهما اختار . فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته ، ولا يمنع من تأديبه .

قال : وسواء فى ذلك الذكر والأنثى ، ويخرج الغلام إلى الكتّاب والصناعة إن كان من أهلها ، ويأوى عند أمه ، وعلى أبيه نفقته ، وإن اختار أباه لم يكن لأبيه منعه من (٥) أن يأتى أمه ، وتأتيه فى الأيام . وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ، ولا أعلم على أيها إخراجها إليها إلا من مرض (٦) ، فيؤمر بإخراجها عائداً .

قال : وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من أن تليها حتى تدفن ، ولا تمنع فى (٧) مرضها من أن تلى تمريضها فى منزل أبيها .

(١) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) فى (ظ) : « هذا قد خيرته » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) فى (ظ) : « وكانوا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) « من » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) فى (ظ) : « إلا أن يمرض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) فى « : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

[٢٣١٢] سبق برقم [ ٢١٢٨ ] فى كتاب الحكم فى قتال المشركين - باب التفريق بين ذوى المحارم .

[٢٣١٣] سبق برقم [ ٢١٢٨ ] وتخريجه هناك .

قال : وإن كان الولد مخبولاً فهو كالصغير ، وكذلك إن كان غير مخبول ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به ، ولا يخير أبداً .

قال : وإنما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كانا معاً ثقة للولد ، فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أولاًهما به بغير تخير . قال : وإذا خير الولد فاختر أن يكون عند أحد الأبوين ثم عاد فاختر الآخر ، حول إلى الذى اختار بعد اختياره الأول .

قال : وإذا نكحت المرأة فلا حق لها فى كينونة ولدها عندها صغيراً كان أو كبيراً ولو اختارها ما كانت ناكحاً ، فإذا طلقت طلاقاً يملك فيه الزوج الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها فيهم ، فإذا راجعها أو نكحته أو غيره دخل بها أو لم يدخل بها (١) ، أو غاب عن بلدها أو حضر ، فلا حق لها فيهم حتى تُطَلَّقَ ، وكلما طلقت عادت على / حقها فيهم ؛ لأنها تمنعه بوجه ، فإذا ذهب فهي كما كانت قبل تكون ، وأن فى ذلك حقاً للولد .

قال الشافعى رحمه الله : وإذا تزوجت المرأة ولها أم لا زوج لها ، فالأم تقوم مقام ابنتها فى الولد لا تخالفها فى شيء ، وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حق إلا أن يكون زوجها جد الولد ، فلا تمنع حقاً (٢) فيهم عند والد .

قال : وإذا آمت (٣) الأم من الزوج كانت أحق بهم من الجدة .

قال الشافعى رحمته : وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازعن المولود (٤) فالأم أولى ، ثم أمها ، ثم أم أمها ، ثم أمهات أمها وإن بعدن ، ثم الجدة أم الأب (٥) ، ثم أمها ثم أم أمها ثم أمهاتها (٦) (٧) ثم الجدة أم الجد أبى الأب ، ثم أمها ، ثم أمهاتها (٨) ، ثم الأخت للأب والأم ، ثم الأخت للأب ، ثم الأخت للأم ، ثم الخالة ، ثم العممة .

قال : ولا ولاية لام أبى الأم ؛ لأن قرابتها بأب لا بأم ، فقرابة الصبى / من النساء أولى . قال : ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمهاتها ، فأما أخواتها (٩) ، وغيرهن فإنما

١٠٤/ب  
ج

٦٣/ب  
ظ (٥)

(١) « بها » : ساقطة من ( ظ ) ، وأبنتها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) فى ( ظ ) : « حقها » ، وما أثبتته من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) فى ( ج ) : « بانث » ، وما أثبتته من ( ب ، ص ، ظ ) . وآمت : صارت أيمًا لا زوج لها .

(٤) فى ( ب ) : « فتنازعن الولد » ، وفى ( ظ ) : « فتنازعوا المولود » ، وما أثبتته من ( ج ، ص ) .

(٥) فى ( ظ ) : « أم الأم » ، وما أثبتته من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) فى ( ب ) : « ثم أمها ثم أمهاتها » ، وفى ( ظ ) : « ثم أمها وأمهاتها » ، وما أثبتته من ( ج ، ص ) .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتته من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٩) فى ( ب ) : « أخواته » ، وما أثبتته من ( ج ، ص ، ظ ) .

يكون حقهن بالأب ، فلا يكون لهن حق معه وهن يلدن به . والجد أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب ، أو (١) كان غائباً ، أو غير رشيد . قال : وكذلك أبو أبى الأب . قال : وكذلك العم وابن العم وابن عم الأب ، والعصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها .

قال : وإذا أراد الرجل أن ينتقل عن البلد الذى نكح بها (٢) المرأة كانت بلده أو بلدها أو بلد أحدهما دون الآخر ، أو لم تكن فسواء ، والأب أحق بالولد مرضعاً كان أو كبيراً ، أو كيف ما كان . وكذلك قرابة الأب وإن بعدت ، والعصبة إذا افتقرت الدار أولى ، فإن صارت الأم أو الجدات معهن (٣) فى الدار التى يتحول بهم إليها ، أو رجع هو بهم إلى بلدها (٤) ، كانت على حقها / فيهم .

ب/ ٣٧٢  
ص

قال الشافعى : وكل ما وصفت إذا كانت الزوجة (٥) حرة ، أو من يناع فى الولد بقرابتها حراً ، فأما إذا كانت الزوجة (٦) ، أو من يناع بقرابتها مماليك ، فلا حق للمملوك فى الولد الحر ، والأب الحر أحق بهم إذا كانوا أحراراً .

قال : وكذلك إن نكحت أمهم وهى حرة ، أو لم تنكح وهى غير ثقة ولها أم مملوكة ، فلا حق للمملوكة بقرابة أم . قال : وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية . قال : ومتى عتقت كانت على حقها فى الولد . قال : وإذا كان ولد الحر مماليك فمالكهم أحق بهم منه . قال : وإذا كان الولد من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحق بهم ، ولا يخبرون فى وقت الخيار .

قال : وليس على الأب إذا لم تكمل فيه الحرية (٧) نفقة ولده من زوجة له إن كانوا مماليك ، فنفتهم على سيدهم ، وهكذا (٨) لو كان أبوهم حراً وهم مماليك ، فإذا عتقوا فنفتهم على أبيهم الحر ، ولا نفقة على الأب الذى لم تكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحراراً من الأصل بأن أمهم حرة ؛ لأنه غير وارث لهم ، ولا ذو مال ينفق عليهم منه ، ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من أمهم إذا كانت زوجة ، ولا حق له فى

(١) فى (ج) : « لو » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) فى (ب) : « به » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٣) فى (ب) : « معهم » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٤) فى (ظ) : « دارها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) فى (ص) : « الحرة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٨) فى (ب) : « وكذلك » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

كينة الولد عنده .

قال : وإذا كان من يزار في الولد أم أو قرابة غير ثقة ، فلا حق له في الولد / وهي (١) كمن لم يكن في هذه الحال ، وأقرب الناس به أحق بالمنازعة كأن أمه كانت غير ثقة (٢) وأمها ثقة ، فالحق لأمها ما كانت البنت غير ثقة (٣) ، وإن (٤) صلح حال البنت رجعت على حقها في الولد كما تنكح ، فلا يكون لها فيهم حق وتتم فترجع على حقها فيهم ، وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه (٥) يقوم مقامه وأخوه وذو قرابته ، فإذا صلحت حاله رجع إلى حقه في الولد ، فعلى هذا الباب كله وقياسه .

١/١٠٥  
ج

### [ ٨ ] باب إتيان النساء حيضاً

قال الشافعي رحمه الله عليه : قال الله عز وجل : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾

الآية [ البقرة : ٢٢٢ ] .

قال الشافعي رضي الله عنه (٦) : فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ حتى يرين الطهر ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ بالماء ﴿ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ أن تجتنبوهن . قال : وما أشبه ما قال ، والله تعالى أعلم ، بما قال . ويشبه أن يكون (٧) تحريم الله عز وجل إتيان النساء في المحيض لأذى المحيض ، وإباحته إتيانهن إذا طهرن وتطهرن بالماء من الحيض (٨) ، على أن (٩) الإتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على (١٠) أن إتيان النساء في أدبارهن محرم .

قال : وفيه دلالة على أنه / إنما حرم إتيان النساء في دم الحيض (١١) الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والصوم ، ولم يحرم في دم الاستحاضة ؛ لأنها قد جعلت في دم

١/٦٤  
ظ (٥)

- (١) في (ظ) : « فهو » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) في (ب) : « ولو » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٥) في (ج) : « الأب » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٦) « الشافعي رضي الله عنه » سقط من (ب ، ظ) ، وأثبتناه من (ج ، ص) .
- (٧) « يكون » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) في (ظ) : « تطهرن من المحيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٩) « أن » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (١٠) « على » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (١١) في (ظ) : « المحيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الغسل من دم الحيض (١) ودم الاستحاضة قائم، والصلاة والصيام عليها (٢). فإذا كانت المرأة حائضاً لم يحل (٣) لزوجها أن يصيها ، ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ، ثم يحل له أن يصيها .

قال : وإن كانت على سفر ولم تجد ماء (٤) فإذا تيممت حل له أن يصيها ، ولا يحل له إصابتها في الحضر بالتيمم ، إلا أن يكون بها قُرْحٌ تمنعها الغسل ، فتغسل فرجها وما لا قرح فيه من جسدها بالماء ، ثم تيمم ، ثم يحل (٥) له إصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيها في دم الاستحاضة إن شاء ، وحكمه حكم الطهارة .

قال : وبين في الآية إنما نهى عن إتيان النساء في المحيض ، ومعروف أن الإتيانُ (٦) في الفرج ؛ لأن التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس إتياناً .

[ ٢٣١٤ ] ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن للزوج مباشرة الحائض إذا شدت

- (١) في ( ظ ) : « المحيض » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٢) « عليها » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٣) في ( ج ، ص ) : « يحلل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .  
 (٤) في ( ج ، ص ) : « الماء » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .  
 (٥) في ( ج ) : « حلت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٦) « الإتيان » : ساقطة من ( ظ ) ، وفي ( ج ) : « إتيان » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

[ ٢٣١٤ ] \* مخ : ( ١ / ١١٤ ) ( ٦ ) كتاب الحيض - ( ٥ ) باب مباشرة الحائض - عن قبيصة ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد ، كلانا جنب ، وكان يأمرني فاتزر وأنا حائض . ( رقم ٢٩٩ ، ٣٠٠ ) .  
 وعن إسماعيل بن خليل عن علي بن مسهر ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً ، فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها ، أمرها أن تتر في فور حيضتها ، ثم يباشرها . قالت : وأيكم يملك إربه كما كان النبي ﷺ يملك إربه .

قال البخاري : تابعه خالد وجريز عن الشيباني . ( رقم ٣٠٢ ) .  
 وعن أبي النعمان ، عن عبد الواحد ، عن الشيباني ، عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض .  
 قال البخاري : ورواه سفيان عن الشيباني .

\* م : ( ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ) ( ٣ ) كتاب الحيض - ( ١ ) باب مباشرة الحائض فوق الإزار - من طريق جريز عن منصور به نحوه . ( رقم ٢٩٣ / ١ ) .  
 ومن طريق علي بن مسهر به . ( رقم ٢٩٣ / ٢ ) .  
 ومن طريق خالد بن عبد الله عن الشيباني به . ( رقم ٢٩٣ / ٣ ) .  
 وهذان هما الطريقتان اللذان أشار إليهما البخاري .

عليها إزارها والتلذذ بما (١) فوق الإزار ، مفضياً إليها بجسده وفرجه ، فذلك لزوج الحائض ، وليس له التلذذ بما تحت الإزار منها .

## [ ٩ ] باب إتيان النساء في أدبارهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال الله عز وجل : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ ﴾ الآية [ البقرة : ٢٢٣ ] .

قال الشافعي رحمته الله : وبين أن موضع الحرث موضع الولد ، وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا في وقت المحيض (٢) . / ﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٢٣ ] : من أين شئتم .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وإباحة الإتيان في موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم إتيان في (٣) غيره ، فالإتيان (٤) في الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل محرم بدلالة / الكتاب ثم السنة .

[ ٢٣١٥ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا عمي محمد (٥) بن علي

- (١) « بما » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٢) في ( ج ) : « الحيض » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٣) في « : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٤) في ( ج ، ص ) : « بالإتيان » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .
- (٥) في ( ظ ) : « حدثنا محمد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٣١٥ ] قال الإمام الشافعي في باب إتيان النساء في أدبارهن الآتي ، بعد أن روى الحديث : عمي ثقة ، وعبد الله بن علي ثقة ، وقد أخبرني محمد عن الأنصاري ، المحدث بها أنه أثنى عليه خيراً ، وخزعة ممن لا يشك عالم في ثقته . [ رقم ٢٤٦٩ ] .

قال ابن الملقن : رواه الشافعي والبيهقي من رواية خزعة بن ثابت بإسناد صحيح وصححه الشافعي . ( ٢ / ٢٠٠ رقم ١٩٩٠ ) .

\* س الكبرى : ( ٥ / ٣١٨ - ٣١٩ ) ( ٧٩ ) كتاب عشرة النساء - ( ٢٧ ) ذكر الاختلاف على عبد الله بن علي بن السائب - من طريق محمد بن علي الشافعي ، عن عبد الله بن علي ، عن عمرو ابن أحيحة بن الجلاح قال : سمعت خزعة بن ثابت يقول : قال رسول الله ﷺ : « إن الله ينهاكم أن تأتوا النساء في أدبارهن » .

\* ابن حبان : ( ٩ / ٥١٢ - ٥١٥ ) ( ١٤ ) كتاب النكاح - ( ١١ ) باب النهي عن إتيان النساء في أعجازهن - من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن عبيد الله بن عبد الله بن حصين الوائلي ، عن هرمي ابن عبد الله الواقفي عن خزعة بن ثابت : أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » . ( رقم ٤١٩٨ ) .

ابن شافع ، عن عبد الله بن علي بن السائب ، عن عمرو بن أحيحة ، أو ابن فلان ابن (١) أحيحة ابن فلان الأنصاري قال : قال محمد بن علي ، وكان ثقة ، عن خزيمة بن ثابت : أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن ، فقال رسول الله ﷺ : « حلال » ، ثم دعاه أو أمر به (٢) فدعى ، فقال : « كيف قلت ؟ في أي

(١) في (ج) : « عن » ، وما أثبتته من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) « به » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

ومن طريق حرملة ، عن ابن وهب ، عن عمر بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن حصين بن محصن عن هرمي به (رقم ٤٢٠٠) .  
\* شرح معاني الآثار : ( ٣ / ٤٣ ) كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - من طريق عمر مولى غفرة ، عن عبد الله بن علي بن السائب ، عن عبد الله بن الحصين ، عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة .

\* شرح مشكل الآثار : ( ١٥ / ٤٣٠ - ٤٣١ ) باب بيان مشكل ما روى في السبب الذي نزل فيه قوله تعالى : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ .

من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي ، عن محمد بن علي ، عن عبد الله بن علي عن عمرو ابن أبي أحيحة قال : أشهد بالله سمعت خزيمة بن ثابت به كما هنا في متنه وإسناده قوى في المتابعات .  
\* المنتقى لابن الجارود : ( ص ٢٩٧ ) أبواب النكاح - من طريق سفيان بن عيينة عن يزيد بن أسامة بن الهادي عن عمارة بن خزيمة عن النبي ﷺ قال : « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

ونقل البيهقي بسنده عن الشافعي قال : غلط سفيان في حديث ابن الهادي .  
وفسر ذلك البيهقي بقوله : مدار هذا الحديث على هرمي بن عبد الله ، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل إلا من حديث ابن عيينة ، وأهل العلم بالحديث يرونه خطأ ، والله أعلم . ( السنن الكبرى ١٩٧ / ٧ ) .

\* جه : ( ١ / ٦١٩ رقم ١٩٢٤ ) كتاب النكاح - ( ٢٩ ) باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن - من طريق حجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي ، عن خزيمة بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » .  
قال البيهقي : غلط حجاج بن أرطاة في اسم الرجل ، فقلب اسمه اسم أبيه [ أي غلط في قوله : « عن عبد الله بن هرمي » ] والصواب : « هرمي بن عبد الله » .  
قال : وقد رواه مثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة .  
قال : ولعمرو بن شعيب فيه إسناد آخر :

وساق هذا الإسناد من طريق أبي داود الطيالسي ، عن همام ، عن قتادة ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « تلك اللوطية الصغرى » يعني إتيان المرأة في دبرها . ( السنن الكبرى ٧ / ١٩٨ - وانظر : منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ١ / ٣١٢ رقم ١٥٩٣ ) .

هذه هي الأسانيد التي روى بها هذا الحديث ، وكما ترى صححه الشافعي ، وابن حبان وابن الجارود .

وقال الحافظ المنذرى في الترغيب ( ٣ / ٢٠٠ ) : رواه ابن ماجه والنسائي بأسانيد أحدها جيد .

الْحُرَّتَيْنِ (١) ، أو في أى الْحُرُزَّتَيْنِ ، أو في أى (٢) الْخُصْفَتَيْنِ (٣) ، أمن دبرها فى قُبْلِها فنعم ، أم من دبرها فى دبرها فلا ، إن الله لا يَسْتَحْيِي من الحق ، لا تأتوا النساء فى أدبارهن .

قال الشافعى رحمة الله عليه : فأما التلذذ بغير إبلاغ الفرج بين الإليتين وجميع الجسد فلا بأس به (٤) إن شاء الله تعالى . قال : وسواء هو (٥) من الأمة أو الحرة ، فإذا أصابها فيما هناك لم يحللها (٦) لزوج إن طلقها ثلاثاً ، ولم يحصنها ، ولا ينبغي لها تركه ، وإن ذهبت إلى الإمام نهاه ، فإن أقر بالعودة له أدبه دون الحد ، ولا غرم عليه فيه لها ؛ لأنها زوجة ، ولو كان زنا (٧) حد فيه - إن فعله - حد الزنا ، وأغرم - إن كان غاصباً لها - مهر مثلها . قال : ومن فعله وجب عليه الغسل وأفسد حجه .

### [ ١٠ ] باب الاستمنا

قال الشافعى (٨) : قال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ [٥] إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ﴿ قَرَأْ إِلَى ﴾ [٧] الْعَادُونَ ﴿ [ المؤمنون ] .

قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : فكان بيئاً فى ذكر حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت (٩) إيمانهم ، تحريم ما سوى الأزواج وما / ملكت (١٠) الإيمان . وبين أن الأزواج وملك اليمين من الأدميات دون البهائم ، ثم أكدها فقال عز وجل : ﴿ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [٧] [ المؤمنون ] فلا يحل العمل بالذكر إلا فى الزوجة ، أو فى ملك اليمين (١١) ، ولا يحل الاستمنا والله تعالى أعلم . وقال (١٢) فى قول الله تعالى :

- (١) فى (ص) : « الحرثين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .  
 (٢) « أى » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٣) الحرثة : كل ثقب مستدير . والخصفة : الحرزة ، وكلها بمعنى واحد ؛ أى : فى أى الثقبين . انظر : التلخيص الحبير ٣ / ١٧٩ . وقال الأزهرى : أراد بخرثيتها : مسلكتها ، وأما الحرزة : فهو الثقب الذى ثقبه الحزاز ، كنى به عن المثني ، وكذلك الخصفتان .  
 (٤) « به » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٥) فى (ص) : « قال : وسواء » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .  
 (٦) فى (ج) : « يحلها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٧) فى (ب) : « ولو كان فى زنا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٨) « قال الشافعى » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .  
 (٩) ، (١٠) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (١١) فى (ظ) : « إلا فى زوجة أو ملك يمين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (١٢) « قال » : ساقطة من (ج ، ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

﴿ وَلَيْسَتَعْفَى الدِّينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [ النور : ٣٣ ] معناها والله أعلم : ليصبروا حتى يغنيهم الله تعالى ، وهو كقوله في مال اليتيم : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ [ النساء : ٦ ] ليكف عن أكله بسلف أو غيره .

قال : وكان في قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴿ بيان (١) أن المخاطبين بها الرجال لا النساء ، فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متسرية بما ملكت يمينها ؛ لأنها متسرة أو منكوحة لا ناكحة إلا بمعنى أنها منكوحة ، ودلالة على تحريم إتيان البهائم ؛ لأن المخاطبة بإحلال الفرج في الآدميات المفروض عليهن العدة (٢) ، ولهن الميراث منهم ، وغير ذلك من فرائض الزوجين .

## [ ١١ ] الاختلاف في الدخول

قال الشافعي رضي الله عنه : إذا ملك الرجل عقدة المرأة فأراد الدخول بها ، فإن كان مهرها حالا أو بعضه ، لم تجبر على الدخول عليه حتى يدفع الحالَّ منه إليها ، وإن كان ديناً كله أجبرت / على الدخول عليه متى شاء ، لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم لتصلح أمرها ونحوه ، لا يجاوز بها ثلاثاً إذا كانت بالغاً ، ويجماع مثلها ، وسواء في هذا المملوكة والحرّة ، وليس لولى الحرّة ولا لسيد الأمة (٣) منعه إياها إذا دفع صداقها إن كان حالا أو ما كان حالا منه .

قال : ولا يؤجل الزوج (٤) في الصداق إلا ما يؤجل في دين الناس ، ويباع عليه في ماله كما يباع عليه في الدين ، ويحبس فيه كما يحبس في الديون ، لا افتراق في ذلك . قال : وهذا كله إذا كانت الزوجة بالغاً (٥) أو مقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها أن يجماع ، فإذا كانت لا تحتمل أن يجماع (٦) فلاهلهلها منعها الدخول حتى تحتمل الجماع ، وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجماع مثلها ويُخَلَّى بينه وبينها .

(١) في (ظ) : « قيل » بدل « بيان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) « العدة » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ظ) : « لسيد المملوكة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ب) : « الرجل » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٥) في (ج) : « بالغة » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ ، ب) .

(٦) « أن يجماع » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

قال : ومتى كانت بالغاً فقال : لا أدفع الصداق حتى تدخلوها ، وقالوا : لا ندفعها حتى (١) تدفع الصداق ، فأيهما تطوع أجبرت الآخر على ما عليه ، فإن تطوع / الزوج بدفع الصداق أجبرت أهلها على إدخالها ، وإن تطوع أهلها بإدخالها أجبرت الزوج على دفع الصداق . قال : وإن امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه ، وأخذت الصداق من زوجها ، فإن دخلت دفعته إليها وجعلت لها النفقة إذا قالوا ندفعها إليه إذا دفع الصداق إلينا .

قال الشافعي رحمه الله : وإن كانت بالغاً مضمناً (٢) أجبرت على الدخول ، وكل امرأة تحتل أن تجماع . قال : فإن كانت مع هذا مضناة من مرض لا يجماع مثلها أمهلت حتى تصير إلى الحال التي يجماع مثلها ، ثم تجبر على الدخول ، ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق . قال : وإذا دَخَلَتْ عليه فأصابها فأفضاها (٣) ، ثم لم يلتئم ذلك ، فعليه ديتها كاملة ، وهي امرأته بحالها ، ولها المهر تاماً ، ولها أن تمتنع من / أن يصيبها في الفرج حتى تبرأ البرء الذي إن (٤) عاد لإصابتها لم ينكأها ، ولم يزد في جرحها ، ثم عليها إن برأت (٥) أن تخلى بينه وبين نفسها ، والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة ، فإن تناول ذلك فكان النساء يدركن علمه ، فإن قلن : إنها قد برأت وإن الإصابة لا تضرها أجبرت على التخلية بينه وبين إصابتها . قال : وإن صارت إلى حال لا يجماع من صار إليها أخذت صداقها وديتها ، وقيل : هي امرأتك ، فإن شئت فطلق ، وإن شئت فأمسك واجتنبها إذا كان مثلها لا يجماع (٦) .

بسم الله الرحمن الرحيم (٧)

## [ ١٢ ] اختلاف الزوجين في متاع البيت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رحمته الله : إذا اختلف الرجل والمرأة في

- (١) في ( ظ ) : « لا ندخلها عليك حتى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٢) مضموناً : أى صاحبة مرض ، كلما برئ عاد .
- (٣) أفضاها : جامعها فجعل مسلكها مسلماً واحداً . ( اللسان ) .
- (٤) في ( ب ) : « إذا » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .
- (٥) « إن برأت » سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٦) في ج : « تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً يتلوه : اختلاف الزوجين في متاع البيت والأجير والمستأجر » .
- (٧) البسمة من ( ج ) .

متاع البيت / الذى هما فيه ساكنان وقد افترقا أو لم يفترقا ، أو ماتا أو مات أحدهما ، فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته ، فذلك كله سواء . والمتاع إذا كانا ساكنى البيت فى أيديهما معاً ، فالظاهر أنه فى أيديهما كما تكون الدار فى أيديهما أو فى يد رجلين ، فيحلف كل واحد منهما لصاحبه على دعواه ، فإن حلفا جميعاً فالمتاع بينهما نصفان ؛ لأن الرجل قد يملك متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك ، والمرأة قد تملك متاع الرجل (١) بالشراء والميراث وغير ذلك ، فلما كان هذا ممكناً وكان المتاع فى أيديهما لم يجز أن يحكم فيه إلا بهذا لكيونة الشيء فى أيديهما .

[ ٢٣١٦ ] وقد استحل على بن أبى طالب فاطمة عليهما السلام بيدن من حديد . وهذا من متاع الرجال وقد كانت فاطمة عليها السلام فى تلك الحال مالكة للبدن دون على بن أبى طالب رضوان الله عليه . وقد رأيت امرأة بينى وبينها ضبة (٢) سيف استفادته من ميراث أبيها بمال عظيم ودرع ومصحف فكان لها دون

(١) فى (ب) : « الرجال » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) قوله : « بينى وبينها ضبة ... إلخ » كذا فى الأصول . ولعله محرف وأصله : « وقد رأيت امرأة بينى ضبة ويدها سيف ... إلخ » .

[٢٣١٦] \* د : ( ٢ / ٥٩٦ - ٥٩٧ ) ( ٦ ) كتاب النكاح - ( ٣٦ ) باب فى الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقلها شيئاً - من طريق عبدة بن سليمان ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن أيوب ، عن ابن عباس قال : لما تزوج على فاطمة قال له رسول الله ﷺ : « أعطها شيئاً » . قال : ما عندى شيء . قال : « أين درعك الحطمية ؟ » . ( رقم ٢١٢٥ ) .

ومن طريق شعيب بن أبى حمزة ، عن غيلان بن أنس ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن رجل من أصحاب النبى ﷺ : أن علياً عليه السلام لما تزوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ وخطبها أراد أن يدخل بها ، فمنعه رسول الله ﷺ حتى يعطيها شيئاً . فقال : يا رسول الله ، ليس لى شيء . فقال له النبى ﷺ : « أعطها درعك » ، فأعطاها درعه ، ثم دخل بها . ( رقم ٢١٢٦ ) .

ومن طريق شعيب ، عن غيلان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مثله . ( رقم ٢١٢٧ ) .  
وقد صحح هذا الحديث ابن حبان :

\* الإحسان : ( ١٥ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ) ( ٦١ ) كتاب إخباره عن مناقب الصحابة ، رجالهم ونسائهم - ذكر ما أعطى على عليه السلام فى صداق فاطمة عليها السلام - من طريق عبدة به . ( رقم ٦٩٤٥ ) .

ومن طريق ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : ما استحل على فاطمة إلا بيدن من حديد .

قال ابن حجر : ورواه ابن جرير عن أبى كريب عن عبدة ، وعن أبى كريب محمد بن بشر عن سعيد نحوه . ورواه أيضاً من طريق حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال على : لما تزوجت فاطمة ... فظهر بهذا أن ابن عباس إنما سمعه من على . ( إنحاف المهرة / ٧ / ٥٣٩ ) . والبدن : هو الدرع كما جاء فى بعض الروايات .

إخوتها (١) ، ورأيت من ورث أمه وأخته فاستحيا من بيع متاعهما فصار مالكا لمتاع النساء ، فإذا كان هذا موجوداً فلا يجوز فيه غير ما وصفت . ولو أنا كنا إنما نقضى بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين ، فوجدنا متاعاً فى يدى رجلين يتداعيانه ، فكان فى المتاع ياقوت ولؤلؤ وعلية من عليه المتاع ، وأحد الرجلين ممن يملك مثل ذلك المتاع والآخر ليس الأغلب من مثله أنه يملك مثل ذلك المتاع ، جعلنا عليه المتاع للموسر الذى هو أولاهما فى الظاهر بملك مثله ، وجعلنا سفلة المتاع إن كان فى يدى موسر ومعسر للمعسر دون الموسر ، فخالفتنا ما اجتمع عليه الناس فى غير هذا ، من أن الدار إذا كانت فى يدى رجلين فتداعياها جعلت بينهما نصفين ، ولم أنظر (٢) إلى أشبههما أن يكون له ملك (٣) تلك الدار فنعطيه إياها ، وهذا العدل - إن شاء الله تعالى - والإجماع .

وهكذا ينبغى أن يكون متاع البيت وغيره مما يكون فى يدى اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف بالقياس الأصل ، إلا أن يفرق بين (٤) ذلك سنة أو إجماع ، ويقال لمن يقول : اجعل متاع النساء للنساء ، ومتاع الرجال للرجال ، رأيت دَبَّاعاً وعطاراً كانا فى حانوت فيه عطر ودباغ ، كل واحد منهما يدعى العطر والدبَّاع (٥) ، أيلزمك أن تعطى العطار العطر والدبَّاع الدبَّاع ؟ فإن قلت : إني / أقسمه بينهما ، قيل لك (٦) : فلم لا تقسم المتاع الذى يشبه النساء بين الرجل والمرأة ، والمتاع الذى يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطار ؟

١/٣٧٤  
ص

/ بسم الله الرحمن الرحيم (٧)  
[ ١٣ ] الاستبراء

١/١٠٧  
ج

[ ٢٣١٧ ] أخبرنا الربيع قال : قال الشافعى رحمة الله عليه : أصل الاستبراء : أن

- (١) فى (ج) : « إخوته » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) فى (ب) : « ينظر » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .
- (٣) فى (ج) : « مثل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٤) فى (ج) : « من » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٥) « والدبَّاع » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .
- (٦) فى (ص) : « له » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (٧) البسمة من (ج) .

[ ٢٣١٧ ] سبق برقم [ ٢١١٤ ] فى كتاب الحكم فى قتال المشركين - باب المرأة تسمى مع زوجها .

رسول الله ﷺ نهى عام سبى أو طأس أن توطأ حامل حتى تضع ، أو توطأ حائل حتى تحيض .

وفى هذا دلالات ، منها : أن من ملك أمة لم يطأها إلا باستبراء كانت عند ثقة أو غير ثقة ، أو توطأ أو لا توطأ ؛ من قبل أن النبي ﷺ لم يستن منهن واحدة ، ولا نشك أن فيهن أبقاراً وحرائر كن قبل أن يُستأمن<sup>(١)</sup> ، وإماء ووضيعات وشريفات ، وكان الأمر فيهن كلهن ، والنهى واحد . وفى مثل معنى هذا أن كل ملك استحدثه المالك لم يجز فيه الوطء إلا بعد الاستبراء ؛ لأن الفرج كان ممنوعاً قبل الملك ، فإذا صار مباحاً بالملك<sup>(٢)</sup> كان على المالك فيه أن يستبرئه . وفى هذا المعنى على كل ملك تحول ؛ لأن المالك الثانى مثل المالك الأول ، وقد كان الفرج ممنوعاً منه بأنه كان مباحاً لغيره ، وإنما حدث له وكان حلالاً له بعد ما ملكه .

فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه ، وتفرقا بعد البيع ، ثم اشتراها منه البائع أو استقاله منها<sup>(٣)</sup> وهو يعلم أن الرجل لم يصل إليها ، أو كانت مشتريتها امرأة ثقة أم له أو بنت ، لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها ؛ من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه ، ثم حل له بعد الملك الثانى ، ومتى حل له أن يطأها قدم بين يدي الوطء استبراء لا بد . وكذلك لو<sup>(٤)</sup> كانت بكراً أو عند امرأة مُحَصَّنَةٍ ؛ لأن السنة تدل على أن الاستبراء إنما هو من حين يحل الفرج بالملك .

والاستبراء أن تمكث عند المشتري طاهراً ما كان المكث قل أو كثر ، ثم تحيض فتستكمل حيضة ، فإذا طهرت منها فهو استبراؤها . ويكون استبراء<sup>(٥)</sup> إذا حاضت الحيض الذى تعرفه ، فإن حاضت على خلاف ما تعرف فى الزيادة فى الحيض فهو استبراء ؛ لأنها قد جاءت بما تعرف وزادت عليه ، وإن حاضت أقل من أيام حيضتها<sup>(٦)</sup> ، أو بدم أرق ، أو أقل من دمها ، أو وجدت شيئاً تنكره فى بطن ، أو دلالة مما<sup>(٧)</sup> يستدل بها على الحمل<sup>(٨)</sup> . أمسكت وأمسك عن إصابتها / حتى يستدل على أن تلك الرية لم تكن حملاً ، إما بذهاب ذلك الذى تجد ، وحيضة بعده مثل الحيض الذى كانت تعرف ،

- (١) فى (ج ، ص) : « يستأمن » ، وما أثبتناه من (ب) . ويستأمنين : أى يصرن إماء .  
 (٢) فى (ج ، ص) : « بالملكة » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) فى (ج ، ص) : « فيها » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٤) فى (ج) : « إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٥) فى (ب) : « الاستبراء » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٦) فى (ب) : « حيضها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٧) فى (ب) : « ما » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٨) فى (ج) : « الحمل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

وإما بزمان يمر عليها يعرف أهل العلم من النساء أنها لو كانت حاملاً كانت (١) تلد في مثل ذلك الزمان، فإذا أتى ذلك عليها استدل على أن تلك الربية من مرض لا من حمل ، وحلّ وطؤها .

فإن قال قائل : قد قال النبي ﷺ في الحائل : حتى تحيض ، وهذه الحائل قد حاضت ؟ قيل : فمعقول عن النبي ﷺ أنه أراد الاستبراء بالحيض ، والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض إنما يكون استبراء ما لم يكن معه ربية ، فإذا كانت / معه ربية بحمل فالاستبراء بوضع (٢) الحمل ؛ لأن الله عز وجل فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشراً ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] فدلّت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء ، وأنه مسقط لجميع العدد ، ولم أعلم (٣) أحداً خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكرت أنها حامل لم تحلّ بها ، ولا تحل (٤) إلا بوضع الحمل ، أو البراءة أن يكون ذلك حملاً . وهكذا والله تعالى أعلم المرتابة في الاستبراء ؛ لأنها في مثل هذا المعنى ، وإن (٥) حاضت حيضة وهى غير مرتابة ثم حدثت لها ربية ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها أمسك عن إصابتها حتى (٦) تستبرئ نفسها من تلك الربية ، ثم أصابها إذا برئت منها .

٣٧٤ ب  
ص

وإذا ملكت (٧) الأمة بميراث أو هبة أو صدقة أو بيع أو أى وجه ما كان من وجوه الملك لم توطأ حتى تستبرأ ، لما (٨) وصفت . وإذا كانت تستبرأ لم يجز للملكها أن يتلذذ منها بمباشرة ، ولا قبلة ، ولا جس ، ولا تجريد ، ولا بنظر شهوة ؛ من قبل أنه قد يظهر بها حمل من بائعها ، فيكون قد نظر متلذذاً ، أو تلذذ بأكثر من النظر من أم ولد غيره ، وذلك محظور عليه . ومتى اشتراها فقبضها ، ثم وضعت حملها برئت وحل له وطؤها ، ولا يحل له الوطء إلا بوضع جميع حملها إذا كان حملها من غير سيدها وغير زوج إلا زوجاً قد طلق أو مات . وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له الوطء .

(١) في (ص ، ج) : « بان » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ج) : « بموضع » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) « أعلم » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٤) في (ج ، ص) : « ولا تخلو » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) في (ب) : « ولو » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) في (ج) : « أمسك عنها حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) في (ص) : « ملك » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٨) في (ج) : « كما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

ولو اشتراها فلم يقبضها ولم يتفرقا حتى ولدت (١) فى يدى البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهر من نفاسها ، ثم تحيض فى يديه حيضة (٢) مستقبلة ؛ من قبَل أن البيع إنما تم له حين لم يكن للبائع فيه خيار بأن تفرقا (٣) عن مقامهما الذى تبايعا فيه . ولو اشتراها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً ، وقبضها المشتري فحاضت قبل أن يسلم البائع المبيع (٤) ويبطل شرطه فى الخيار ، أو تمضى ثلاث الخيارات لم يطأها بهذه الحيضة حتى تطهر منها ، ثم تحيض حيضة أخرى . ولو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثاً ثم حاضت قبل الثلاث ، ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبراء ؛ لأنه تام الملك فيها قابض لها ، لو أعتقها أو كاتبها ، أو وهبها ، كان ذلك جائزاً ، ولو أراد البائع ذلك فيها لم يكن له ؛ لأن البيع فيها تام .

ولو بيع جارية معينة دلس له فيها بعب ، وظهر على العيب بعد الاستبراء ، فاختار أن يمسخها أجزاء ذلك الاستبراء ؛ من قبَل أن الملك له تام / إلا أن له الخيار بالعيب إن شاء ردَّ وإن شاء أمسك ، وإن ماتت فى هذه الحال ماتت منه . وللرجل إذا استبرأ (٥) الجارية ، أى جارية ما كانت ألا يدفَع عنها ، وأن يقبضه إياها بائعها ، وليس لبائعها منعه إياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ، ولا مواضعته إياها على يدى أحد ليستبرئها بحال ، ولا للمشتري أن يحبس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره ، ولا يضعها على يدى غيره فيستبرئها ، وسواء إن (٦) كان البائع فى ذلك غريباً يخرج من ساعته ، أو مقيماً ، أو معدماً ، أو مليئاً ، أو صالحاً ، أو رجلاً سوء ، وليس للمشتري أن يأخذ (٧) بحميل بعهدته ، ولا بوجهه ، ولا ثمن ، وماله حيث وضعه ، وإنما التحفظ قبل الشراء ، فإذا جاز الشراء ألزمناه ما ألزم نفسه من الحق . ألا ترى أنه لو اشترى منه عبداً أو أمة أو شيئاً وهو غريب ، أو أهل فقال : أخاف أن يكون مسروقاً ، أو أخاف أن يكون واحد من العبدین حراً ، كان ينبغي للحاكم أن يجبره على أن يدفع إليه الثمن ؛ لأنه ماله حيث وضعه .

(١) فى (ب) : « وضعت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) « حيضة » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٣) فى (ب) : « يتفرقا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) فى (ب) : « المبيع » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٥) فى (ب) : « وللرجل إذا اشترى » ، وفى (ج) : « وللرجال إذا استبرأ » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٦) « إن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

(٧) فى (ج) : « يأخذ منه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

ولو أعطيناه أن يأخذ له كفيلاً ، أو يحبس له البائع عن سفره ، أعطيناه ذلك في خوف أن يكون مسروقاً أو معيباً عيباً خافياً من سرقة أو إباق ، ثم لم نجعل لهذا غاية (١) أبداً ؛ لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ، ويعلم في البعيد . ويبيع المسلم الجائزة بينهم . وفي سنة رسول الله ﷺ ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلته أن يكون قابضاً لثمنها ، وألا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين / إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار، ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوساً عن مالكها ، ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلمين والسنة ، وظلم البائع والمشتري ؛ من قبل أنها لا تعدو أن تكون في ملك البائع بالملك الأول ، أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ، فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره .

١/٣٧٥  
ص

ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتطهر منها ، كان هذا فاسداً ؛ من قبل أن رسول الله ﷺ ثم المسلمين بعده نهوا أن تكون الأثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم ، وهذا إلى أجل غير معلوم ؛ لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس ، وفي شهر ، وأكثر ، وأقل ، وكان فاسداً ، مع فساده من الثمن ، من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشتراً إلى أجل معلوم بصفة ، فتكون توجد في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ، ولا مشتراً بغير تسليط (٢) مشتريها على قبضها حتى يستبرئها ، وهذا لا بيع أجل (٣) بصفة ولا عين بعينه يقبض ، وخارج من بيع المسلمين .

فلو أن رجلين تبايعا جارية وتشارطا في عقد البيع ألا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً ، ولا يجوز بحال ؛ من قبل ما وصفت . ولو اشترها بغير شرط كان البيع جائزاً ، وكان للمشتري قبضها واستبراؤها عند / نفسه أو عند من شاء ، وإذا قبضها فماتت قبل أن تستبرأ ، فإن ماتت عنده بعد ما ظهر بها حمل وتصادقا على ذلك كانت من المشتري ، ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملاً وغير حامل . ولو اشترها بغير (٤) شرط ففرضها أن يتواضعها (٥) على يدي من يستبرئها، فماتت ،

ب/١٠٨  
ج

(١) في (ج ، ص) : « عليه » بدل : « غاية » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ب) : « تسلط » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ص) : « أصل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٤) في (ج) : « بعد ما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ج) : « تواضعها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

أو عميت عند المستبرئ (١) ، فإن كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بمواضعتها فهي من ماله ، وإنما هي جارية قد قبضها ثم (٢) أودعها غيره ، فموتها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كموتها في يديه . ولو كان اشتراها فلم يقبضها حتى تواضعها برضى منهما على يدي من يستبرئها فماتت ، أو عميت ، ماتت من مال البائع ؛ لأن كل من باع شيئاً بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه ، وإذا عميت قبل للمشتري : أنت بالخيار إن شئت فخذها معيبة بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شيء ، كما لو عميت في يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها ، وإن شئت فاتركها بالعيب .

وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه ، إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم ، فيكون إلى أجله .

وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية ، أو ما اشترى من السلع ، فلم يشترط المشتري الثمن إلى أجل ، وقال البائع : لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن ، وقال المشتري : لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلى السلعة ، فإن بعض المشركين قال : يجبر القاضى كل واحد منهما : البائع على أن يحضر السلعة ، والمشتري على أن يحضر الثمن ، ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالي بأيهما بدأ إذا كان ذلك حاضراً . وقال غيره منهم : لا أجبر واحداً منهما على إحضار شيء ، ولكن أقول : أيكما شاء أن أفضى له بحقه على صاحبه فليدفع إليه (٣) ما عليه ؛ من قبل أنه لا يجب على واحد منكما دفع ما عليه إلا بقبض ماله ، وقال آخرون : أنصب لهما عدلاً ، فأجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل ، فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى المشتري .

قال الشافعى رحمة الله عليه : ولا يجوز فيها إلا القول الثانى ، من ألا يجبر واحد منهما . أو قول آخر : وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرته ، ثم ينظر فإن كان له مال أجبره على دفعه من ساعته ، وإن غاب ماله وقتت (٤) السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري ، فإن وجد له مالا دفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق

(١) فى (ج ، ص) : « المشتري » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ص) : « أو » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) فى (ب) : « إلى » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) فى (ج) : « دفعت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

الوقف / عن الجارية (١) ودفع المال إلى البائع ، وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عند مفلس فهو أحق به ، إن شاء أخذه . وإنما أشهدنا على الوقف لأنه إن أحدث بعد إشهادنا (٢) على وقف ماله في ماله شيئاً لم يجز ، وإنما منعنا من القول الذي حكمنا (٣) أنه لا يجوز عندنا غيره ، أو هذا القول ، وأخذنا بهذا القول دونه ؛ لأنه لا يجوز عندنا غيره (٤) لأنه لا يجوز للحاكم عندنا بأن (٥) يكون رجل يقر بأن هذه / الجارية قد خرجت من ملكه يبيع إلى مالك ثم يكون له حبسها ، وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد أعلمنا أن ملكها (٦) لغيره ، ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على نفسه ثمناً وماله حاضر ، ولا نأخذ منه . ولا يجوز لرب الجارية أن يظأها ، ولا يبيعها ، ولا يعتقها وقد باعها من غيره ، ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم .

وإذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها ، فانقضت عدتها ، فأراد سيدها إصابتها بانقضاء العدة (٧) لم أر ذلك له (٨) حتى يستبرئها بحيضة بعد ما حل فرجها له ؛ لأن الفرج كان حلالاً لغيره ممنوعاً منه ، والاستبراء بسبب غيره لا بسببه . ألا ترى أن رجلاً لو أراد بيع أمته فاستبرأها عند أم رجل أو بنته بحيضة أو حيض ، ثم باعها من رجل لم يكن له أن يصيبها حتى يستبرئها بعد ما أبيع له فرجها ؟ ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فعجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها ؛ لأنها كانت ممنوعة الفرج منه ، وإنما أبيع له فرجها بعد العجز ، فهي تجماع في هذا المعنى المتزوجة ، وتفارقها في أن فرجها لم يكن مباحاً لغيره ، والاحتياط تركها .

ولو كانت له أمة فحاضت ، فأذن لها بأن تصوم فصامت ، أو تحج فحجت واجباً عليها ، فكانت ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الإحرام والحيض ، (٩) ثم خرجت من الإحرام والصوم (١٠) والحيض لم يكن عليه أن يستبرئها ، وذلك أنه إنما حيل بينه وبين فرجها بعارض فيها ، كما يكون العارض فيه من الصوم والإحرام ، إلا أنه حيل بينه وبين الفرج كما حيل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه ، فكان لا يحل له أن يلمسها ولا يقبلها ولا

(١) في (ج) : « على الخيار به » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج ، ص) : « إن أخذت بعد إشهاده » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ب) : « حكينا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) « لأنه لا يجوز عندنا غيره » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « أن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) في (ص) : « ملكه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٧) في (ج) : « عدتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٨) « له » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

ينظر إليها بشهوة ، فحالها هذه مخالفة لحالها الأولى .

وتجتمع المستبراء والمعتدة وتختلفان ، فأما ما تجتمعان فيه فإن في الاستبراء والعدة معنى وتعبداً ، فأما المعنى : فإن المرأة إذا وضعت حملها كانت براءة في الحرة والأمة وانقضاء العدة ، وأما التعبد : فقد تعلم براءتها بأن تكون صبية لم يدخل بها ، ومدخول بها فتحيض حيضة ، فتعدت عدة الوفاة كما تعتدها البالغة المدخول بها ، ولا تبرئها حيضة واحدة ، فلو لم تكن العدة إلا للبراءة كانت الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة ، وكذلك الأمة البالغ وغير البالغ ، تشتري (١) من المرأة الصالحة المحصنة (٢) لها ، ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع ، فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها . (٣) ولو كان رجل مودع أمة يستبرئها بحيضة عنده قد حاضت في يدي نساؤه حيضاً كثيراً ثم ملكها ، ولم تفارق تحصينه بشراء أو هبة أو ميراث أو أى ملك ما كان ، لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها (٤) .

وأحب للرجل الذى يطأ أمته (٥) ألا يرسلها وأن يحصنها ، وإن فعل لم يحرمها ذلك عليه ، وكانت فيما يحل له منها مثل المحصنة . ألا ترى أن عمر رضي الله عنه يقول : ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يرسلونهن (٦) ؟ فيخير أنه تلحق الأولاد بهم (٧) وإن أرسلوهن ، ولا يحرم عليهم الوطء مع الإرسال .

ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها ، ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له ، وجاء عليها بشاهد ، فوقف المشتري عنها ، ثم أبطل الحاكم الشاهد ، لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه وقفها ؛ لأنها كانت على الملك الأول لم تستحق ، ولو استحقها ثم اشتراها (٨) / الأول وهى (٩) فى بيته لم تخرج منه لم يطأها حتى يستبرئها ؛ لأنه قد ملكها عليه غيره .

(١) فى (ج ، ص) : « تستبرئ » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ج ، ص) : « المحيضة » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) فى (ج) : « وأحب للرجل أن يطأ أمته » ، وفى (ب) : « وأحب للرجل الذى يطأ أمة » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٦) فى (ج) : « يرسلون » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) « بهم » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٨) فى (ج ، ص) : « استبرأها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٩) « وهى » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما ، وكانت في / بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ، ولا تكون البراءة إلا بأن يملكها طاهراً ثم تحيض بعد أن تكون طاهراً في ملكه . ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم تكن هذه براءة (١) ، وأول الدم وآخره سواء ، كما يكون هذا في العدة في قول من قال : الأقراء عين (٢) الحيض .

ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يعتد بتلك الحيضة ، ولا يعتد بحيضة إلا حيضة تقدمها (٣) طهر . فإن قال قائل : لم زعمت أن الاستبراء طهر ثم حيضة ، وزعمت في العدة أن الأقراء الأطهار ؟ قلنا له : بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما ، فلما قال الله عز وجل : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] .

[ ٢٣١٨ ] ودل رسول الله ﷺ على أن الأقراء الأطهار لقوله في ابن عمر : يطلقها طاهراً من غير جماع ، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء . فأمرناها أن تأتي بثلاثة أطهار ، فكان الحيض فيها فاصلاً بينهما حتى يسمى كل طهر منها (٤) غير الطهر الآخر ؛ لأنه لو لم يكن بينهما حيض كان طاهراً واحداً . وأمر رسول الله ﷺ في الإمام أن يستبرئن بحيضة (٥) . فكانت الحيضة الأولى أمامها طهر ، كما لا يعد الطهر إلا

- (١) في (ب) : « لم يكن هذا براءة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .  
 (٢) في (ج ، ص) : « غير » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) في (ج) : « بحيضة تقدمتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٤) في (ص) : « منهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .  
 (٥) انظر رقم [ ٢١١٤ ] في كتاب الحكم في قتال المشركين - باب المرأة تسي مع زوجها .

[ ٢٣١٨ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٦ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢١ ) باب ما جاء في الأقراء ، وعدة الطلاق ، وطلاق الحائض - عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : « مره فليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » . ( رقم ٥٣ ) .

\* خ : ( ٣ / ٤٠٠ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ١ ) باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [ الطلاق : ١ ] - عن إسماعيل بن عبد الله ، عن مالك به . ( رقم ٥٢٥١ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٩٣ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - ( ١ ) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف وقع الطلاق ، ويؤمر برجعتها - عن يحيى بن يحيى التميمي ، عن مالك به . ( رقم ١ / ١٤٧١ ) .

وأمامه حيض ، وكان قول النبي ﷺ : « يستبرئن بحيضة » يقصد قصد الحيض بالبراءة ، فأمرناها أن تأتي بحيض كامل ، كما أمرناها إذا قصد قصد الأطهار أن تأتي بطهر كامل .

ب/ ٢٥٢

ح

١/ ٢٥٢

ح

## [ ١٤ ] / النفقة على الأقارب

/ أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله عليه قال: قال الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٢) ﴾ [ البقرة ] ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتْرُضِعْ لَهُ أُخْرَى (٦) ﴾ إلى قوله : ﴿ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (٧) ﴾ [ الطلاق ] .

١/ ٧٧٤

ص

[ ٢٣١٩ ] / قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا ابن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضی الله تعالى عنها : أن هنداً قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس لى إلا ما أدخل على . فقال رسول الله ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

[ ٢٣٢٠ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا أنس بن عياض ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة رضی الله تعالى عنها : أنها حدثته : أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت : إن أبا سفيان رجل شحيح ، وإنه لا يعطينى وولدى إلا ما أخذت منه سراً وهو لا يعلم ، / فهل على في ذلك من شيء (١) ؟ فقال رسول الله ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

ب/ ٢٥٤

ح

قال الشافعي رحمه الله : ففى كتاب الله عز وجل ثم فى سنة رسول الله ﷺ بيان أن

(١) فى (ص) : « فهل فى ذلك شيء » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

[٢٣١٩] سبق برقم [ ٢٣٠٧ ] فى باب وجوب نفقة المرأة من هذا الكتاب .

[٢٣٢٠] سبق برقم [ ٢٣٠٨ ] فى باب وجوب نفقة المرأة من هذا الكتاب ، وانظر تخريجه فى رقم

[ ٢٣٠٧ ] .

الإجارات (١) جائزة على ما يعرف الناس ، إذ قال الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] . والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي ، وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ، ويختلف لبنها فيقل ويكثر ، فتجوز الإجارات (٢) على هذا ؛ لأنه (٣) لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا ، فتجوز الإجارات على خدمة العبد قياساً على هذا ، وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وبيان أن على الوالد نفقة الولد دون أمه ، كانت أمه مزوجة (٤) أو مطلقة . وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث ، وذلك أن الأم وارثة ، وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها .

[ ٢٣٢١ ] قال الشافعي رضي الله عنه : قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه في قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] من ألا تضار الودة بولدها ، لا أن عليها الرضاع .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال التي لا يغير نفسه فيها فكان ذلك عندنا ؛ لأنه منه لا يجوز أن يضيع شيئاً منه . وكذلك إن كبر الولد زمنياً (٥) لا يغير نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد ، وكذلك ولد الولد (٦) ؛ لأنهم ولد . ويؤخذ بذلك الأجداد ؛ / لأنهم آباء ، وكانت نفقة الوالد على الولد (٧) إذا صار الوالد في الحال التي لا يقدر على أن يغير فيها نفسه - أوجب ؛ لأن

١/٢٥٤  
ح

(١) في (ب) : « الإجارة » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .

(٢) في (ص ، ح) : « هذه الآية » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ب) : « متزوجة » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .

(٤) في (ص) : « إن كثر الولد منا » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) ، ومعنى « زَمَنًا » : أي عنده زمانة ، أي مرض يدوم طويلاً .

(٥) في (ص) : « ولا حرفة أنفق عليه الولد وكان ولد الولد » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

(٦) في (ص) : « الوالد » وهو خطأ ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

[٢٣٢١] \* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٨٣ ) كتاب الطلاق - ( ٢٢٨ ) في قوله : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾

- عن حفص بن غياث ، عن أشعث ، عن الشعبي ، عن ابن عباس : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قال : على الوارث ألا يضار . ( رقم ١٩١٥٧ ) .

وعن حفص ، عن أشعث ، وعن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : لا يضار . ( رقم ١٩١٥٣ ) .

وهاتان الروايتان فسرنا رواية الشافعي رضي الله تعالى عنه .

الولد من الوالد ، وحق الوالد على الولد أعظم . وكذلك الجد ، وأبو الجد ، وآبأؤه فوجه ، وإن بعدوا لأنهم آباء .

قال : وإذا كانت هند زوجة لأبي سفيان وكانت القيم على ولدها لصغرهم بأمر (١) زوجها فأذن لها رسول الله ﷺ أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف ، فمثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأى وجه ما كان فيمنعه إياه ، فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته سراً وعلانية . وكذلك حق ولده الصغار ، وحق من هو قيم بماله ممن توكله أو كفله .

قال : وإن وجد الذى له الحق ماله بعينه كان له أخذه ، وإن لم يجده كان له أخذ مثله إن (٢) كان له مثل ، إن كان طعاماً فطعام مثله ، وإن كان دراهم فدراهم مثلها ، وإن كان لا مثل له كانت له قيمة مثله دنانير أو دراهم ، كأن غضبه عبداً فلم يجده فله قيمته دنانير أو دراهم ، فإن لم يجد للذى غضبه دنانير ولا دراهم ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذى وجد فيستوفى قيمة حقه ، ويرد إليه فضله (٣) إن كان فيما باع له ، وإن كان يبذل الأغلب به الدنانير باعه بدنانير ، وإن كان الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم .

قال : وإن غضبه ثوباً فلبسه حتى نقص ثمنه ، أو عبداً فاستخدمه حتى كسر ، أو اعوراً عنده أخذ ثوبه وعبده وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبده على ما وصفنا .

## [ ١٥ ] نفقة المالك

[ ٢٣٢٢ ] قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن عجلان ، عن بكير بن عبد الله ، عن عجلان أبي محمد ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ

- (١) فى (ص) : « لصغرهم أم » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .  
 (٢) فى (ص ، ح) : « إذا » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) فى (ص ، ح) : « فضلاً » ، وما أثبتناه من (ب) .

[٢٣٢٢] \* م : ( ٣ / ١٢٨٤ ) ( ٢٧ ) كتاب الأيمان - ( ١٠ ) باب إطعام المملوك مما يأكل والبسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه - من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج عن العجلان مولى فاطمة ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » . ( رقم ٤١ / ١٦٦٢ ) .  
 \* مسند الحميدى : ( ٢ / ٤٨٩ رقم ١١٥٥ ) عن سفيان به .

/ قال : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » .

قال الشافعي رحمة الله عليه : على مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف ، وذلك نفقة رقيق بلدهما الشبع لأوساط الناس الذي تقوم به أبدانهم من أى طعام (١) كان حنطة أو شعيراً أو ذرة أو تمرأ وكسوتهم ، كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنه معروف ؛ صوف أو قطن أو كتان ، أى ذلك كان الأغلب بذلك البلد ، وكان لا يسمى ضيقاً بموضعه .

قال الشافعي : والجوارى إذا كانت لهن فراهة (٢) وجمال ، فالمعروف أنهن يكسبن أحسن من كسوة اللاتي دونهن .

[ ٢٣٢٣ ] قال الشافعي رحمة الله عليه : أخبرنا سفيان ، عن إبراهيم بن أبي خدّاش ، عن عتبة بن أبي لهب ، أنه سمع ابن عباس يقول فى المملوكين : أطعموهم مما تأكلون ، واكسوهم مما تلبسون .

قال الشافعي : هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب ، فسأل (٣) السائل عن مالميكه وهو إنما يأكل تمرأ أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام ، ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس ، فقال : أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون . وكان أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير ممن اتسعت حاله مقتصدأ ، فهذا يستقيم .

قال : والسائلون عرب ولبوس عامتهم وطعامهم خشن ، ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب ، فأما من لم تكن حاله هكذا وخالف معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام

(١) فى ( ب ) : « الطعام » ، وما أثبتاه من ( ص ) .

(٢) معنى الفراهة ها هنا : الوضاعة ، وصباحة الوجه .

(٣) فى ( ص ) : « أن يكون الجواب فيسأل » ، وما أثبتاه من ( ب ) .

[ ٢٣٢٣ ] روى مرفوعاً من الحديث المتفق عليه :

\* خ : ( ١ / ٢٦ ) ( ٢ ) كتاب الإيمان - ( ٢٢ ) باب المعاصى من أمر الجاهلية - عن سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن واصل الأحذب ، عن المعرور قال : لقيت أبا ذر بالربذة ، وعليه حلة ، وعلى غلامه حلة ، فسألته عن ذلك ، فقال : إنى سابيت رجلاً ، فغيرته بأمه ، فقال لى النبى ﷺ : « يا أبا ذر ، أعيرته بأمه ، إنك امرؤ فيك جاهلية ، إخوانكم خوكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم » . ( رقم ٣٠ ) .

\* م : ( ٣ / ١٢٨٢ - ١٢٨٣ ) الموضوع السابق - من طريق محمد بن جعفر ، عن شعبة به . ( رقم ٤٠ / ١٦٦١ ) .

ومن طريق وكيع ، عن الأعمش ، عن المعرور بن سويد نحوه . ( رقم ٣٨ / ١٦٦١ ) .

ولبس جيد الثياب فلو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن ، فإن لم يفعل فله ما قال رسول الله ﷺ : « نفقته وكسوته بالمعروف » . والمعروف عندنا المعروف لمثله في بلده الذى به يكون . ولو أن رجلاً كان لبسه الوشئى (١) والخز والمروى والقصب ، وطُعْمَتَه النَّقَى (٢) وألوان لحم الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم مماليكه ويكسوههم مثل ذلك ، فإن هذا ليس بالمعروف للمماليك .

[ ٢٣٢٤ ] قال الشافعى : أخبرنا سفيان ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخانته فليدعه فليجلسه معه (٣) ، فإن أبى فليروغ له لُقْمَةً فليناوله إياها أو يعطه إياها » أو كلمة هذا معناها .

قال الشافعى : فلما قال رسول الله ﷺ : « فليروغ له لُقْمَةً (٤) » كان هذا عندنا - والله تعالى أعلم - على وجهين : أحدهما - وهو أولاها بمعناها والله تعالى أعلم : أن إجلاسه معه أفضل ، وإن لم يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه ، إذ قال رسول الله ﷺ : « وإلا فليروغ له لُقْمَةً » لأن إجلاسه لو كان واجباً عليه (٥) لم يجعل له أن يروغ له لُقْمَةً / دون أن يجلسه معه ، أو يكون بالخيار بين أن يناوله أو يجلسه ، وقد يحتمل أن يكون أمر اختيار غير الحتم ، وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله ﷺ ، فلا يجب له أكثر منها .

(١) الوشئى : نقش الثوب .

(٢) النَّقَى : الخبز الحوَّارى ( تاج العروس ) .

(٣) « معه » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٤) فى ( ص ) : « لقمته » ، وما أثبتناه من ( ب ) . وروَّعت اللقمة فى السمن : دَسَمَتْهَا وتروغتها بالسمن والدسم .

(٥) « عليه » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

[ ٢٣٢٤ ] \* خ : ( ٢ / ٢٢٢ ) ( ٤٩ ) كتاب العتق - ( ١٨ ) باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه - عن حجاج بن منهال ، عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لُقْمَةً أو لقمتين ، أو أكلة أو أكلتين ، فإنه وليّ علاجه » . ( رقم ٢٥٥٧ ) .

\* م : ( ٣ / ١٢٨٤ ) الموضع السابق - عن القعنبي ، عن داود بن قيس ، عن موسى بن يسار ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ، ثم جاءه به ، وقد ولى حره ودخانته فليقعده معه فليأكل ، فإن كان الطعام مشفوهاً قليلاً فليضع فى يده منه أكلة أو أكلتين » . [ مشفوهاً : أى قليلاً ] .

قال داود : يعنى لُقْمَةً أو لقمتين . ( رقم ١٦٦٣ / ٤٢ ) .

\* صحيفة همام بن منبه : ( ص ٣٦٦ رقم ٨٤ ) وانظر مزيداً من تخريجه فيها .

قال الشافعي رحمته الله : وهذا يدل على ما وصفنا من تباين طعام المملوك وطعام سيده إذا أراد سيده طيب الطعام لا أدنى ما يكفيه ، فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه . قال : والكسوة هكذا . قال : والمملوك الذى يلى طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذى لا يلى طعامه ، وينبغى للمالك المملوك الذى يلى طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناوله لقمة يأكلها مما يقرب إليه ، فإن المعروف لا يكون يرى طعاماً قد ولى العناء فيه (١) ثم لا ينال منه شيئاً يرد به شهوته ، وأقل ما ترد به شهوته لقمة .

فإن قال قائل : كيف يكون هذا للمملوك (٢) الذى يلى الطعام دون غيره ؟ قيل : لاختلاف حالهما ؛ لأن هذا ولى الطعام ورآه ، وغيره من المالك لم يله ولم يره ، والسنة التى خصت هذا من المالك / دون غيره .

١/٧٧٥  
ص

قال الشافعي رحمته الله : وفى كتاب الله عز وجل ما يدل على ما يوافق بعض معنى هذا ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ الآية [ النساء : ٨ ] . فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين / الحاضرون القسمة ، ولم يكن فى الأمر فى الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم فى (٣) القرابة واليتم والمسكنة ممن لم يحضر (٤) ، ولهذا أشباه وهى : أن تُضَيَّفَ من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجاً إلا أن تتطوع . وقال لى بعض أصحابنا : قسمة الميراث . (٥) وقال بعضهم : قسمة الميراث (٦) وغيره من الغنائم ، فهذا أوسع وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطى ، ولا يُوقَّتَ ، ولا يحرمون .

١/١٢٠  
ح

قال الشافعي رحمه الله : ومعنى « لا يكلف من العمل إلا ما يطيق » يعنى به والله تعالى أعلم : إلا ما يطيق الدوام عليه ، ليس ما يطيقه يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك ثم يعجز فيما بقى عليه ، وذلك أن العبد الجلد والأمة الجلد قد يقويان على (٧) أن يمشيا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم ، ثم يعجزان عن ذلك (٨) ، ويقويان على أن يعملوا يوماً وليلة ولا

(١) فى (ص) : « ولى العيافة » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

(٢) فى (ص ، ح) : « لهذا المملوك » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) فى (ص ، ح) : « من » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) فى (ص ، ح) : « يحضره » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ح) .

(٧) « على » : ساقطة من (ص ، ح) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) « عن ذلك » : سقط من (ص ، ح) ، وأثبتناه من (ب) .

ينامان فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان ، والذي يلزم المملوك لسيدة ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه إن كان مسافراً ، فبمضى العقبة ، وركوب الأخرى ، والنوم إن قدر راكباً نام أكثر من ذلك ، وإن كان لا يقدر على النوم راكباً نام أكثر من ذلك في المنزل ، وإن كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحة ، وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة ، وإن كان في الشتاء عمل في السحر ومن أول الليل ، وإن كان في صيف يعمل ترك في القائلة . ووجه هذا كله في المملوك والمملوكة ما لا يضر بأبدانها / الضرر البين ، وما يعرف الناس أنهما يطيقان المداومة عليه .

١٢٠/ب

ح

قال الشافعي رحمته الله : ومتى مرض واحد منهما فعليه نفقته في المرض ، ليس له استعماله إن كان لا يطيق العمل . وإن عمى أو زَمِنَ أنفق عليه مولاه أيضاً إلا أن يشاء يعتقه ، فإذا أعتقه فلا نفقة له عليه .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وأم الولد مملوكة يلزمه نفقتها ، وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله ، والمُدبِرة والمملوكة تعمل له في منزله أو خارجاً عنه (١) كما وصفنا من المملوكة غير المدبرة ، وينفق عليهن كلهن بالمعروف ، والمعروف ما وصفت . وأي مملوك صار إلى الأ يطيق العمل لم يكلفه وأنفق عليه . ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه . والمكاتب والمكاتب مخالفتان لمن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره ، فإن مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهما قيل لهما : لكما شرطكما في الكتابة ، فأنفقا على أنفسكما ، فإن زعمتما أنكما عاجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكما ورددناكما رقيقاً ، كما نبطلها إذا عجزتما عن تأدية أرض جنابتكما .

قال : وإذا كان لهما إذا هما عجزا أن يقولوا : لا نجد ، فإردان رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت إن شاء الله تعالى ؛ لأن هذا دلالة على أن فسخ الكتابة إليهما دون من كاتبهما . قال : ولو كانا اثنين فعجز أحدهما أو مرض فقال : قد عجزت بطلت كتابته ، أنفق عليه ، وكان الذي لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ، ويرفع عنه حصة/العاجز من الكتابة .

١/١٢١

ح

قال الشافعي رحمه الله عليه : وينفق الرجل على ممالিকে الصغار وإن لم ينفعه ، يجبر على ذلك . قال : ولو زوج رجل أم ولده فولدت أولاداً أنفق عليهم كما (٢) ينفق على رقيقه حتى يعتقوا بعقق أهمهم . قال : وإذا ضرب السيد على عبده خراجاً فقال العبد :

(١) في (ص ، ح) : « منه » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ص ، ح) : « ما » ، وما أثبتناه من (ب) .

لا أطيقه . قيل له : أجره من شئت ، واجعل له نفقته وكسوته ، ولا يكلف خراجاً . وإن كانت أمة فكذلك ، غير أنه لا ينبغي أن يأخذ منها خراجاً إلا أن تكون في عمل ، وأحب أن يمنعه (١) الإمام من أخذ الخراج من الأمة / إذا لم تكن في عمل ، وأحب كذلك (٢) يمنعه الخراج من العبد إن لم يكن يطيق الكسب صغيراً كان أو كبيراً .

ب/٧٧٥  
ص

[ ٢٣٢٥ ] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا مالك ، عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه : أنه سمع عثمان رضي الله عنه يقول في خطبته : ولا تكلفوا الصغير الكسب ، فإنكم متى كلفتموه الكسب سرق ، ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب ، فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بفرجها .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإن كانت لرجل دابة في المصر ، أو شاة ، أو بعير علفه ما يقيمه ، فإن امتنع من ذلك أخذه السلطان بelfه أو يبيعه ، فإن كانت بيادية فاتخذت من (٣) الغنم أو الإبل أو البقر على المرعى فخلاها والرعى ، ولم يحبسها ، فأجدبت الأرض ، فأحب إلى أن (٤) لو علفها أو ذبحها أو باعها (٥) ، ولا يحبسها فتموت هزلاً إن لم يكن في الأرض متعلق ، ويجبر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها . فإن كان في الأرض متعلق لم يجبر عندي على / بيعها ولا ذبحها ولا علفها ؛ لأنها على ما في الأرض تتخذ ، وليست كالدواب التي لا ترعى والأرض مخصصة لإراعياً ضعيفاً ، ولا تقوم للجدب قيام الرواعي .

ب/١٢١  
ح

قال الشافعي رضي الله عنه : ولا تحلب أمهات النسل إلا فضلاً عما يقيم أولادهن ، ولا يحلبها ويتركهن يمتن هزلاً (٦) . قال : وليس له أن يسترضع أمة فيمنع ولدها إلا يكون فيه فضل عن ربه ، أو يكون ولدها يغتذى بالطعام فيقيم بدنه ، فلا بأس أن يؤثر ولده باللبن إن اختاره على الطعام .

قال : وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما

يلزم .

(١) في (ص ، ح) : « واصب يمنعه » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ص ، ح) : « عمل واصب وكذلك » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) من : « ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ح) .

(٤) « أن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ح) .

(٥) « أو باعها » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ح) .

(٦) في (ب) : « هزلاً » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .

[٢٣٢٥] \* ط : ( ٢ / ٩٨١ ) ( ٥٤ ) كتاب الاستئذن - ( ١٦ ) باب الأمر بالرفق بالملوك . ( رقم ٤٢ ) .

وفيه تقديم وتأخير ، وفيه زيادة : « وعفوا إذ أعفكم الله ، وعليكم من المطاعم بما طاب منها » .

## [ ١٦ ] الحججة على من خالفنا

قال الشافعي رحمه الله عليه : وقال بعض الناس : قولنا فيمن كان له على رجل حق فلم يعطه إياه ، فإن له أن يأخذ منه حقه سراً ومكابرة إن غصبه دنائير أو دراهم أو ما يكال أو يوزن فوجد مثله أخذه ، فإن لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئاً فيستوفى حقه ، وذلك أن صاحب السلعة الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله ، فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه .

قال الشافعي رضي الله عنه : أرأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال : هو إذا غصبه دراهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ دراهم غيرها ، وإنما جعلت هذه الدراهم بدلاً من تلك القيمة ؛ لأنه لو غصبه سوداً لم تأمره أن يأخذ / وضحاً ؛ لأن الوضح أكثر قيمة من السود ، فقد جعلت له البدل بالقيمة ، والقيمة بيع .

١/١٢٢  
ح

فإن قال : هذه (١) دراهم مثل القيمة ، قلنا : وما مثل ؟ قال : لا يجوز الفضل في بعضها على بعض . قلنا : فإن كنت من هذا (٢) الوجه أجزته ، فقل له : يأخذ مكان السود وضحاً ، وهي لا يحل الفضل في بعضها على بعض . قال : لا ، لأنها وإن لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة من الدنانير . قلنا : فحجتك لأن الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ ؛ لأنه إنما صرت إلى أن تعطيه دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم ، وهذا بيع ، فكيف لم تجز أن يأخذ دنائير بقيمة الدراهم ، وإنما إلى القيمة ذهبت ، وكيف لم تجز له أن يبيع من عرضه فيأخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدراهم وفيه تغاين ، فما حجتك على أحد إن عارضك بمثل هذا القول ؟ فقال : لا يجوز له أن يأخذ أبداً إلا ما أخذ منه ، لأنك تعلم أنه إذا أخذ غير ما أخذ منه فإنما يأخذ بدلاً والبدل بقيمة ، ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره ، وأنت تقول في أكثر العلم : لا يكون أمين نفسه .

قال الشافعي رضي الله عنه : فقال : فما تقول أنت ؟ قلت : أقول : إن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إجماع أكثر من حفظت عنه من / أهل العلم قبلنا ، يدل على أن كل من كان (٣)

١/٧٧٦  
ص

(١) في (ص ، ح) : « هذا » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٢) في (ص) : « هذه » ، وما أثبتاه من (ب ، ح) .

(٣) في (ص ، ح) : « يدل على أنه من كان » ، وما أثبتاه من (ب) .

له حق على أحد فمنعه إياه فله أخذه منه ، وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما (١) أذن لها رسول الله ﷺ في أخذ ما يكفيها وولدها بالمعروف منه ، / ذهاباً وفضة لا طعاماً ، ويحتمل لو كان طعاماً أن يكون أرفع مما يفرض لها ، وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فاضلاً لها ، لا أرفع ولا أكثر منه . ويحتمل لو كان مثل ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون إنما أخذته بدلاً مما يفرض لها مثله ؛ لأنه قد كان لأبي سفيان حبس ذلك الطعام عنها وإعطاؤها غيره ؛ لأن حقها ليس في طعام بعينه إنما هو طعام بصفة (٢) كطعام الناس ، وفي أدم كادم (٣) الناس ، لا في أرفع الطعام بعينه ، ولا الأدم ، ولا في شرهما ، وهي إذا (٤) أخذت من هذا فإنما تأخذ بدلاً مما يجب لها ولولدها ، والبدل هو القيمة ، والقيمة تقوم مقام البيع ، وهي إذا أخذت لنفسها وولدها فقد جعلها أمين نفسها وولدها ، وأباح لها أخذ حقها وحقهم سرّاً من أبي سفيان وهو مالك المال .

قال الشافعي : فقلت له : أما في هذا ما ذلك على أن للمرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ، ومثل ما كان على السلطان إذا ثبت الحق عنده أن يأخذه به ؟ قال : وأين ؟ قلت له : رأيت السلطان لو لم يجد للمغتصب سلعته بعينها ليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها ؟ قال : بلى ، قلت : وإن لم يعطه سلعته بعينها باع السلطان عليه في ماله حتى يعطى المغتصب قيمة سلعته ؟ قال : بلى ، فقيل له : إذا كانت السنة تبيح لمن له الحق أن يأخذ حقه دون السلطان كما كان للسلطان أن يأخذه لو (٥) ثبت عنده ، فكيف لا يكون للمرء إذا لم يجد حقه أن يبيع في مال من له عليه الحق حتى يأخذ حقه ؟ قال : / للسلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع ، قلنا : ومن قال : ليس له أن يبيع ؟ رأيت إذا قيل لك : ولا له أن يأخذ مال غيره (٦) إلا بإذن السلطان ما حجتك ؟ أو رأيت السلطان لو باع لرجل في مال رجل والرجل يعلم أن لا حق له على المبيع عليه (٧) أيحل له أن يأخذ ما باع له السلطان ؟ قال : لا ، قلنا : فتراك إنما تجعل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان ، وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر بالحق

- (١) في (ص) : « فيما » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٢) في (ب ، ح) : « نصفه » ، وما أثبتناه من (ص) .
- (٣) في (ب) : « وادم كادم » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .
- (٤) في (ص ، ح) : « إنما » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٥) في (ص ، ح) : « كما كان السلطان يأخذه له لو » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٦) في (ص ، ح) : « غير ماله » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٧) « عليه » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ح) .

لبعض الناس على بعض ، ويجبر من امتنع من الحق على تأديته ، وما يُجِلُّ السلطان شيئاً ولا يحرمه ، ما الحلال وما الحرام إلا على ما يعلم الناس فيما بينهم . قال : أجل ، قلنا : فلم جمعت بين الرجل يكون له الحق فيأخذ حقه دون السلطان ، ويكره الذى عليه الحق وجعلته أمين نفسه فيه ، وفرت بينه وبين السلطان فى البيع من مال الذى عليه الحق ، أقلت هذا خبراً أم قياساً ؟ قال : قال (١) أصحابنا : يقبح أن يبيع مال غيره . قلت : ليس فى هذا شيء لو قبح إلا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك قيمته ، والقيمة يبيع . وتخالف معنى (٢) السنة فى هذا الموضوع وتجامعها فى موضع غيره . قال : هكذا قال أصحابنا . قلت : فترضى من غيرك بمثل هذا ، فيقول لك من خالفك : هكذا قال أصحابنا ؟ قال : ليس له فى هذا حجة ، قلنا : ولا لك أيضاً فيه حجة ، فقال : إنه يقال :

[ ٢٣٢٦ ] إن النبى ﷺ قال : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك »

(١) فى (ص ، ح) : « قاله » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ص ، ح) : « مع » ، وما أثبتناه من (ب) .

[ ٢٣٢٦ ] \* د : ( ٣ / ٨٠٤ - ٨٠٥ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع - ( ٨١ ) باب فى الرجل يأخذ حقه من تحت يده -

من طريق يزيد بن زريع ، عن حميد الطويل ، عن يوسف بن ماهك قال : كنت أكتب لفلان نفقة أيتام كان وليهم فغالطوه بألف درهم ، فأداها إليهم ، فأدركت لهم من مالهم مثليها . قال : قلت : اقبض الألف الذى ذهبوا به منك . قال : لا ، حدثنى أبى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » . ( رقم ٣٥٣٤ ) .

ومن طريق شريك ، وقيس ، عن أبى حصين ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أد الأمانة ... الحديث . ( رقم ٣٥٣٥ ) .

\* ت : ( ٣ / ٥٥٥ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع - ( ٣٨ ) باب حدثنا أبو كريب - من طريق شريك وقيس به .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

قال البيهقى فى طريق أبى داود الأول : فى حكم المنقطع حيث لم يذكر يوسف بن ماهك اسم من حدثه واسم من حدث عنه . ( الكبرى ١٠ / ٢٧١ ) .

وتعقبه صاحب الجوهر النقى بأنه لا يحتاج اسم من حدث عنه لأنه صحابى ، والصحابة لا تضرهم الجهالة لأنهم عدول .

وقال البيهقى فى الطريق الثانى : وحديث أبى حصين تفرد به عنه شريك القاضى ، وقيس بن الربيع ، وقيس ضعيف ، وشريك لم يحتج به أكثر أهل العلم بالحديث ، وإنما ذكره مسلم بن الحجاج فى الشواهد . ( الموضوع السابق ) .

وتعقبه صاحب الجوهر النقى فقال : « شريك وإن تكلم فيه فقد وثقه غير واحد ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحاكم فى المستدرک فى أواخر الجنائز : احتج به مسلم » .

وقال : « وقيس بن الربيع تكلم فيه جماعة ، ووثقه شعبة وسفيان وغيرهما . وقال ابن عدى : =

فما معنى هذا ؟ قلنا : ليس هذا بثابت عند أهل الحديث منكم ، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة / علينا ، ولو كانت ، كانت عليك معنا . قال : وكيف ؟ قلت : قال الله جل وعز : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [ النساء : ٥٨ ] ، فتأدية الأمانة فرض ، والحيانة (١) محرمة ، وليس من أخذ حقه بخائن . قال : أفلا تراه إذا غضب دنائير فباع ثياباً بدنائير فقد خان ؛ لأن الثياب غير الدنائير ؟ قلت : إن الحقوق تؤخذ بوجوه ، منها : أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ ، فإن لم يكن فمثله ، فإن لم يكن يبيع على الغاصب فأخذ منه مثل ما / غضب بقيمته ، ولو كان إذا خان دنائير فبيعت عليه جارية بدنائير فدفعت إلى المغصوب كان ذلك خيانة (٢) لم يحل للسلطان أن يُجَوِّزَ (٣) ولا يكائر على ما يعلم أنه لا يحل له ، وكان على السلطان إن وجد له دنائيره بعينها أعطاه إياها وإلا لم يعطه دنائير غيرها ؛ لأنها ليست بالذي غضب ، ولا يبيع له جارية فيعطيه قيمتها ، وصاحب الجارية لا يرضى . قال : أفرايت لو كان ثابتاً ما معناه ؟ قلنا : إذا دلت السنة واجتماع كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سراً من الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة ، الحيانة (٤) أخذ ما لا يحل أخذه ، فلو خائني درهماً قلت : قد استحل خيانتى (٥) ، لم يكن لى أن أخذ منه عشرة دراهم مكافأة بخيانتته (٦) لى ، وكان لى أن أخذ درهماً ولا أكون بهذا خائناً ولا ظالماً كما كنت خائناً ظالماً بأخذ تسعة مع درهم لأنه لم يخنها (٧) .

- (١) فى (ص) : « الجناية » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٢) فى (ص) : « جناية » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٣) فى (ص ، ح) : « يخون » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٤) فى (ص) : « بجناية الجناية » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٥) فى (ص) : « جنائيتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٦) فى (ص) : « بجنائيتته » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .
- (٧) فى (ص) : « يخنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

= عامة رواياته مستقيمة ، والقول فيه ما قال شعبة ، وأنه لا بأس به ، وأقل أحواله أن تكون روايته شاهدة لرواية شريك ، وروى الحديث من وجوه آخر ، كما ذكر البيهقي ، ولهذا حسن الترمذى هذا الحديث ، وأخرجه أبو داود ، وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف . (الموضع السابق) .

\* المستدرک : ( ٢ / ٤٦ ) فى البيوع - من طريق شريك وقيس به ، وقال : حديث شريك عن أبى حصين صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وله شاهد عن أنس .

ومن طريق أيوب بن سويد ، عن ابن شوذب ، عن يزيد بن حميد ، عن أنس به .  
وقد أخرجه شاهداً لحديث أبى صالح عن أبى هريرة .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولا تعدو الخيانة (١) المحرمة أن تكون/ كما وصفنا ، من أن يأخذ من مال الرجل بغير حق ، وهي كذلك إن شاء الله تعالى ، والسنة دليل عليها ، أو تكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ بغير أمره ، وهذا خلاف السنة ، فإن كان هذا هكذا فقد أمروا رجلاً أن يأخذ حقه ، والبذل من حقه بغير أمر من أخذ منه سرّاً ومكابرة .

قال الشافعي رضي الله عنه : وخالفنا أيضاً في النفقة فقال : إذا مات الأب أنفق على الصغير كل ذي رحم محرم عليه بنكاحه (٢) من رجل أو امرأة . قلت له : فما حججتك في هذا ؟ قال : قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾

[ البقرة : ٢٣٣ ]

قال الشافعي رحمه الله : قلت له : أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك وتعالى على الأب، والوارث يقوم في ذلك مقام الأب ؟ قال : نعم ، فقلت (٣) : أوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود وأمه وارث لا شيء عليها في (٤) ذلك ؟ قال : نعم ، قلت : أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا أرضعته وعلى الصبي ؟ قال : لا ، ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث . قلنا : فأول ما تأولت تركت . قال : فإني أقول : على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب ، هي في الآية أن (٥) ذلك بعد موت الأب . قال : لا يكون له وارث وأبوه حي ، قلنا : بلى ، أمه ، وقد يكون زمناً مولوداً فيرثه ولده لو مات ، ويكون على أبيه عندك نفقته ، فقد خرجت مما تأولت .

قال الشافعي رحمه الله عليه : فقلت / لبعض من يقول هذا القول : رأيت يتيماً له أخ فقير وجدّ أبو أم غني على من نفقته ؟ قال : على جده . قلنا : ولن ميراثه ؟ قال : لأخيه . قلنا : رأيت يتيماً له خال وابن عم غنيان لو مات اليتيم لمن ميراثه ؟ قال : لابن عمه ، فقلت : فقبل يموت (٦) على من نفقته ؟ قال : على خاله . فقلت لبعضهم : رأيت يتيماً له أخ لأبيه وأمه وهو فقير وله ابن أخ غني لمن ميراثه ؟ قال : للأخ (٧) ،

(١) في (ص) : « الجنابة » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

(٢) في (ب ، ح) : « يحرم عليه نكاحه » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٣) في (ص ، ح) : « فقلنا » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ب ، ح) : « من » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٥) « أن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ح) .

(٦) في (ص ، ح) : « الموت » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) في (ص ، ح) : « لأخيه » ، وما أثبتناه من (ب) .

فقلت : فعلى من نفقته ؟ قال : على ابن أخيه . قلت : فقد جعلت النفقة على غير وارث ، وكل ما لزم أحداً لم يتحول عنه لفقير ولا غيره ، فإن كانت الآية على ما وصفت فقد خالفها ، فأبرأت الوارث (١) من النفقة وجعلتها على غير الوارث . قال : إنما جعلتها على ذى الرحم المحرم إن كان وارثاً . قلنا : وقد تجعلها على الخال وهو غير وارث ، فتخالف الآية فيه خلافاً بيناً ، أو تجد في الآية أنه إنما عنى بها الرحم المحرم ، أو تجد أحداً من السلف فسرها كذلك ؟ قال : هي هكذا عندنا .

قلت (٢) : أفرأيت إن عارضك أحد بمثل حجتك ؟ فقال : إذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعض . قلت : أجبره (٣) على نفقة ذى الرحم غير المحرم ؛ لأنى (٤) أجبره على نفقة الجارية ، وهو يحل له نكاحها ، فيكون يوماً فيها له منفعة وسرور ، وعلى نفقة الغلام ، وهو يحل له أن ينكح إليه ، أو ينكح المرأة التى ينفق عليها ، فيكون / له فى ذلك منفعة وسرور - أجوز من أن أجبره على نفقة من / تحرم عليه بنكاحه (٥) ، لأنه لا يستمتع أحدهما بالآخر بما (٦) يستمتع به الرجال من النساء والنساء من الرجال ، ما حجتك عليه ؟ ما أعلم أحداً لو قال هذا إلا أحسن قولاً منك . قال : لأن (٧) الذى يحرم نكاحه أقرب . قلنا : قد يحرم نكاح من لا قرابة له . قال : وأين ؟ قلنا : أم امرأتك وامرأة أبيك وامرأة تلاعنها ، وامراتك تبت طلاقها ، وكل من بينك وبينه رضاع . قال : ليس هؤلاء وارثاً . قلنا : أو ليس قد فرضت النفقة على غير الوارث ؟

فإن قال قائل : فإننا قد روينا من حديثكم :

[ ٢٣٢٧ ] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجبر عصابة غلام على رضاعه ؛ الرجال دون

(١) فى (ص) : « ما ميراث الوارث » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .

(٢) فى (ص ، ح) : « قلنا » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) فى (ب) : « أجيزه » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .

(٤) فى (ب) : « لأن » ، وما أثبتناه من (ص ، ح) .

(٥) فى (ب ، ح) : « يحرم عليه نكاحه » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٦) فى (ص ، ح) : « فيما » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) فى (ص ، ح) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب) .

[٢٣٢٧] \* مصنف عبد الرزاق : (٧ / ٥٩ - ٦٠) أبواب النكاح والطلاق - باب الرضاع ومن يجبر عليه - عن

ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقف بنى عم

منفوس ابن عم كلاله بالنفقة عليه مثل العاقلة ، فقالوا : لا مال له . قال : فوقفهم بالنفقة عليه كهيئة

النساء . قلنا : أفتأخذ بهذا ؟ قال : نعم . قلت : أفتخص (١) العصبه وهم الأعمام وبنو الأعمام (٢) والقراية من قبْلِ الأب ؟ قال : لا ، إلا أن يكونوا ذوى رحم محرم . قلنا : فالحجة عليك فى هذا كالحجة عليك فيما احتججت به من القرآن ، وقد خالفت هذا ، قد يكون له بنو عم فيكونون له عصبه وورثة ، ولا تجعل عليهم النفقة وهم العصبه الورثة ، وإن لم تجد له ذا رحم تركته ضائعاً .

قال الشافعى رحمته الله : فقال لى قائل : قد خالفتم هذا أيضاً . قلنا :

[ ٢٣٢٨ ] أما الأثر عن عمر فنحن أعلم به منك ليس تعرفه ، ولو كان ثابتاً لم يخالفه ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، فكان يقول : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] : على الوارث ألا تضار والده بولدها . وابن عباس رضي الله عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل منا ، والآية محتملة على ما قال ابن عباس ، وذلك أن فى فرضها على الوارث والأم حية / دلالة على أن النفقة ليست على الميراث ؛ لأنها لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها ، وسقط عنه ثلثها (٣) لأنه حظ الأم .

ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الأم ثلثه ، وإن كانت الأم خرجت من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غيرها فكان ينبغى لو مات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته ، فلا يكون على الأم من رضاعه

- (١) فى (ص) : « اقتحضر » ، وما أثبتناه من (ب ، ح) .  
 (٢) فى (ص ، ح) : « بنو العم » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) فى (ص ، ح) : « ثلثه » ، وما أثبتناه من (ب) .

= وعن الثورى ، عن ليث ، عن رجل ، عن ابن المسيب أخبره : أن عمر جبر رجلاً على رضاع ابن أخيه . (رقم ١٢١٨٢) .

وعن معمر ، عن الزهرى ؛ أن عمر بن الخطاب أغرم ثلاثة كلهم يرث الصبى أجر رضاعه . (رقم ١٢١٨٤) .

قال البيهقى : متقطع - أى بين الزهرى وعمر .

\* مصنف ابن أبى شيبة : ( ٤ / ١٨٣ ) كتاب الطلاق - ( ٢٢٨ ) فى قوله : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ - من طريق أبى خالد ، عن حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب : جاؤوا بيتيم إلى عمر فقال : أنفق عليه . قال : لو لم أجد إلا أقصى عشيرته لقرضت عليهم .

وفى ( ٤ / ١٨٤ ) الكتاب السابق - ( ٢٢٩ ) من قال : الرضاع على الرجال دون النساء - عن عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب مثل رواية عبد الرزاق . (رقم ١٩١٥٩) .

[٢٣٢٨] سبق برقم [ ٢٣٢١ ] .

شيء لو استرضعته أخرى ، وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال ، وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي ، وكل امرئ مالك لماله ، وإنما لزمه فيه ما لزمه في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر مجمع (١) عليه ، فأما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا ، فإن كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفاً ، وإن كان كما وصفت فقد خالفته خلافاً بيناً .

### [ ١٧ ] / جماع عشرة النساء

١/٢  
ظ (١٤)

أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقراءة عليه قال : أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رضي الله عنه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ] ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ الآية [ النساء : ١٩ ] ، وقال تبارك اسمه : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، وقال عز وجل : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ (٢) ﴾ [ البقرة : ٢٣١ ] ، وقال عز وعلا : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ (٣) دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٣٨) (٤) ﴾ [ البقرة ] ، فجعل الله للمرأة على الزوج وللزوج على المرأة حقوقاً بينها في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومجملة ، ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم ، وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه ، والله نسأل الرشد والتوفيق . وأقل ما / يجب في أمره بالعشرة بالمعروف : أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وترك ميل ظاهر ، فإنه يقول عز وجل : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا مَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ [ النساء : ١٢٩ ] . وجماع المعروف : إتيان ذلك بما يحسن لك ثوابه وكف المكروه .

ب/٢  
ظ (١٤)

(١) في (ص) : « يجتمع » ، وفي (ح) : « مجتمع » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) « أو سرحوهن بمعروف » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص ، ظ) .

(٣) « عليهن » : ساقطة من (ص) .

(٤) « والله عزيز حكيم » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص ، ظ) .

## [ ١٨ ] النفقة على النساء

. قال الشافعي رحمه الله عليه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَلَا تَعُولُوا ﴾ (١) ﴿ [ النساء ] ، وقول الله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (٢) يدل (٢) - والله أعلم - أن على الرجل نفقة امرأته . وقوله : ﴿ أن لا تَعُولُوا ﴾ (٣) : ﴿ ألا يكثرون من تعولون إذا اقتصر المرء على واحدة ، وإن أباح له أكثر منها . وقال الله عز وجل : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] .

[ ٢٣٢٩ ] أخبرنا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها : أن هند بنت عتبة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح وليس لي منه إلا ما يدخل على . فقال النبي ﷺ : « خذى ما يكفيك (٣) وولديك بالمعروف » .

١/٣  
ظ (١٤)

[ ٢٣٣٠ ] / أخبرنا سفيان ، عن محمد بن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، عندي دينار . قال : « أنفقه على نفسك » . قال : وعندي آخر . قال : « أنفقه على ولدك » . قال : عندي آخر . قال : « أنفقه على أهلك » . قال : عندي آخر . قال : « أنفقه على خادمك » . قال : عندي آخر . قال : « أنت أعلم » . قال سعيد : ثم يقول أبو هريرة : إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك : أنفق على / إلى من تكلني ؟ وتقول زوجتك : أنفق على أو طلقني ، ويقول خادمك : أنفق على أو بعني .

١/٨١٩  
ص

قال الشافعي رضي الله عنه : فهذا نأخذ . قلنا : على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف ، والمعروف نفقة مثلها ببلدها الذي هي فيه برأ كان أو شعيراً أو ذرة ، لا يكلف غير الطعام العام (٤) ببلده الذي يقتاته مثلها ، من الكسوة والأدم بقدر ذلك ؛ لقول الله

(١) في (ب) : « إلى » ﴿ تَعُولُوا ﴾ ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .

(٢) « يدل » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ظ) .

(٣) في (ص) : « خذى من ماله ما يكفيك » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٤) في (ص ، ظ) : « للطعام » ، وما أثبتناه من (ب) .

[ ٢٣٢٩ ] سبق برقم [ ٢٣٠٧ ] في باب وجوب النفقة على المرأة من هذا الكتاب .

[ ٢٣٣٠ ] سبق برقم [ ٢٣٠٩ ] في باب وجوب النفقة على المرأة من هذا الكتاب .

عز وجل : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ] ، فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم / كانت الدلالة (١) كما وصفت في القرآن . وأبان النبي ﷺ ذلك ، فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فعجزوا عنها لم يجبرن (٢) على المقام معهم مع العجز عما لا غناء (٣) بهن عنه من النفقة والكسوة .

ب/٣  
ظ (١٤)

قال : وبالاستدلال قلنا : إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته فرق بينهما ، وقلنا : يجب على الرجل نفقة المرأة (٤) إذا ملك عقدة نكاحها وخَلَّتْ بينه وبين الدخول عليها ، فأخر ذلك هو ، ونفقتها مطلقة طلاقاً يملك الرجعة حتى تنقضى عدتها ، وإن كان مثلها لا يخدم نفسها (٥) وجبت عليه نفقة خادم لها ، وإذا دخل بها فغاب عنها قضى لها بنفقتها في ماله ، فإن لم ترفع ذلك إلى السلطان حتى يقدم وتصادقاً على أن لم ينفق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقتها في الشهور التي مضت ، وكذلك إن كانت زوجته حرة ذمية ، وإن كانت عليه ديون ضَرَبَتْ زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها ؛ لأنه حق لها (٦) .

### [ ١٩ ] الخلاف في نفقة المرأة

قال الشافعي رحمته الله : فقال بعض الناس : ليس / على الرجل نفقة امرأته حتى يدخل بها ، وإذا غاب عنها وجب على السلطان إن طلبت نفقتها أن يعطيها من ماله ، وإن لم يجد له مالا فرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه ، وإن لم تطلب ذلك حتى يمضى لها زمان ثم طلبته فرض لها من (٧) يوم طلبته ، ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة ، وإن عجز عن نفقتها لم يفرق بينهما ، وعليه نفقتها إذا طلقها ملك رجعتها أو لم يملكها .

١/٤  
ظ (١٤)

قال الشافعي عفا الله عنه : وقال لي : كيف قلت في الرجل يعجز عن نفقة امرأته

- (١) في (ص ، ظ) : « الولادة » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٢) في (ص ، ظ) : « يجبروا » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٣) في (ب) : « غنى » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .
- (٤) في (ب) : « امرأته » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .
- (٥) في (ص) : « نفسه » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٦) في (ص) : « لأنه لا حق لها » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٧) « من » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

يفرق بينهما؟ قلت: لما كان من فرض الله تعالى على الزوج نفقة المرأة، ومضت بذلك سنة رسول الله ﷺ، والآثار، والاستدلال بالسنة لم يكن له، والله أعلم، حبسها على (١) نفسه يستمتع بها ومنعها (٢) عن غيره تستغنى به، وهو مانع لها فرضاً عليه عاجزاً عن تأديته، وكان حبس النفقة والكسوة يأتي على نفسها فتموت جوعاً وعطشاً وعُرباً (٣).  
قال: فأين الدلالة على التفريق بينهما؟ قلت: قال أبو هريرة رضي الله عنه: إن النبي ﷺ أمر الزوج بالنفقة على أهله، وقال أبو هريرة: تقول امرأتك: أنفق عليّ أو طلقني، ويقول خادمك: أنفق عليّ أو بعني.

ب/٤  
ظ (١٤)

قال الشافعي عفا الله عنه: فهذا بيان أن عليه طلاقها، قلت: أما نص (٤) فلا، وأما بالاستدلال فهو يشبه - والله أعلم - وقلت له: فما تقول في خادم له لا عمل فيها بزمانة عجز عن نفقتها؟ قال: نبيها عليه. قلت: فإذا صنعت هذا في ملكه فكيف (٥) لا تصنعه في امرأته التي ليست بملك له؟ قال: فهل من شيء أئين من هذا؟ قلت:

[ ٢٣٣١ ] أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيّب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: يفرق بينهما. قال أبو الزناد: قلت: سنّة؟ قال سعيد: سنّة، والذي يشبه قول سعيد: سنة، أن يكون سنة رسول الله ﷺ.

[ ٢٣٣٢ ] أخبرنا مسلم بن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر (٦) بن الخطاب رضي الله عنه: كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسايتهم

- (١) في (ص، ظ): «عن»، وما أثبتناه من (ب).  
(٢) «منعها»: ساقطة من (ص، ظ)، وأثبتنا من (ب).  
(٣) في (ص، ظ): «غربة»، وما أثبتناه من (ب).  
(٤) في (ب): «بنص»، وما أثبتناه من (ص، ظ).  
(٥) في (ب): «كيف»، وما أثبتناه من (ص، ظ).  
(٦) «أن عمر»: سقط من (ص)، وأثبتناه من (ب، ظ).

[ ٢٣٣١ ] \* مصنف عبد الرزاق: (٧ / ٩٦) باب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته - عن ابن عيينة به. (رقم ١٢٣٥٧).

\* مصنف ابن أبي شيبة: (٤ / ١٦٩) كتاب النكاح - (١٩٧) ما قالوا في الرجل يعجز عن نفقة امرأته، يجبر على أن يطلق امرأته أم لا، واختلافهم في ذلك - عن ابن عيينة به (رقم ١٩٠١٣). وفي هذه الرواية: «الزهرى» بين ابن عيينة وأبي الزناد.

\* سنن سعيد بن منصور: (٢ / ٨٢) أبواب الطلاق - باب ما جاء في الرجل إذا لم يجد ما ينفق على امرأته - عن سفيان به. (رقم ٢٠٢٢).

[ ٢٣٣٢ ] سبق برقم [ ٢٣١٠ ] باب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته - من هذا الكتاب.

فأمرهم أن يأخذوهم بأن / يتفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بعثوا (١) بنفقة ما حبسوا .

فقال : أرأيت إن لم يكن في الكتاب ولا في حديث / رسول الله ﷺ منصوصاً التفريق بينهما ، هل بينه وبين ما منعها من حقوقها التي لا تفرق بينها وبينه إذا منعها فرق مثل النشوز للرجل (٢) ، ومثل تركه القسم لها من غير إيلاء ؟ فقلت له : نعم ، ليس في فقد الجماع أكثر من فقد لذة وولد (٣) ، وذلك لا يتلف نفسها ، وترك النفقة والكسوة يأتيان على إتلاف نفسها . وقد وجدت الله عز وجل أباح في الضرورة من المأكول ما حرم من الميتة والدم وغيرهما (٤) منعاً للنفس من التلف ، ووضع الكفر عن المستكره للضرورة التي تدفع عن نفسه ، ولا أجده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيئاً مما حرم الله تعالى عليهما . وأنت تزعم أن الرجل إذا عجز عن إصابة امرأته وإن كان يصيب غيرها أجل سنة ، ثم يفرق بينهما إن شاءت . قال : هذا رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قلت (٥) : فإن كانت الحججة فيه الرواية عن عمر ، فإن قضاء عمر بأن يفرق بين الزوج وامرأته (٦) إذا لم يتفق عليها أُبَيِّن (٧) عته ، فكيف رددت إحدى (٨) قضايا عمر في التفريق بينهما ولم / يخالفه فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله ﷺ ، وقبلت قضاءه في العينين وأنت تزعم أن علياً رضي الله عنه يخالفه ؟ فقال : قبلته لأن الجماع من حقوق العقدة .

قلت له : أفكما يجامع الناس ، أو جماع مرة واحدة ؟ قال : كما يجامع الناس . قلت : فأنت (٩) إذا جماع مرة واحدة لم تفرق بينهما . قال : من أجل أنه ليس بعين . قلت (١٠) : فكيف بجماع غيرها ولا يكون عينياً وتؤجله سنة ؟ قال : إن أداه (١١) الحق إلى غيرها غير مخرج له من حقها . قلت : فإذا كنت تفرق بينهما بأن حقاً عليه جماعها

- 
- (١) في (ص) : « بعثه » ، وفي (ظ) : « بعث » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٢) في (ب) : « نشوز الرجل » ، وما أثبتناه من (ص) ، (ظ) .  
 (٣) في (ب) : « وولدة » ، وما أثبتناه من (ص) ، (ظ) .  
 (٤) في (ص) ، (ظ) : « وغيرها » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٥) « قلت » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب) ، (ظ) .  
 (٦) في (ص) ، (ظ) : « المرأة » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٧) في (ب) : « أثبت » ، وما أثبتناه من (ص) ، (ظ) .  
 (٨) في (ص) ، (ظ) : « أحد » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٩) « فأنت » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب) ، (ظ) .  
 (١٠) في (ظ) : « فقلت له » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ص) .  
 (١١) في (ب) : « أداه » ، وما أثبتناه من (ص) ، (ظ) .

ورضيت منه فى عمره أن (١) يجامع مرة واحدة فحقها عليه فى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والأثار فى نفقتها واجب ؟ قال : نعم ، قلت : فلم أقررتها معه بفقد حقين فى النفقة والكسوة ، وفقدهما يأتى على إتلافها (٢) ؛ لأن الجوع والعطش فى أيام يسيرة يقتلانهما ، والعري يقتلها فى الحر والبرد ، وأنت تقول : لو أنفق عليها دهره ثم ترك يوماً أخذته بنفقتها ؛ لأنه يجب لها فى كل يوم نفقة ، وفرقت بينهما بفقد / الجماع الذى تخرجه منه فى عمرها بجماع مرة واحدة ، فقد فرقت بينهما بأصغر الضررين وأقررتها معه على أعظم الضررين ، ثم زعمت أنها متى طلبت نفقتها من ماله غائباً كان أو حاضراً فرضتها عليه ، وجعلتها ديناً فى ذمته كحقوق الناس ، وإن كفت عن طلب نفقتها ، أو هرب فلم تجده ولا مال له ، ثم جاء لم تأخذه بنفقتها فيما مضى ، هل رأيت مالا قط يلزم الوالى أخذه لصاحبه حاضراً أو غائباً فيترك من هو له طلبه ، أو يطلبه فيهرب صاحبه فيبطل عنه ؟ قال : فيفحش عندى أن يكون الله أحل لرجل فرجاً فأحرمه عليه بلا إحداث طلاق منه . قلت له : أفرأيت أحد الزوجين يرتد ، أهو قول الزوج : أنت طالق ، فأنت تفرق بينهما ؟ أرايت الأمة تعتق ، أهو قول الزوج : أنت طالق ؟ فأنت تفرق بينهما إن شاءت الأمة ، أو رأيت المولى أهو طلق ؟ أرايت (٣) الرجل يعجز عن إصابة امرأته أهو طلق ؟ فأنت تفرق فى هذا كله . قال : أما المولى فاستدللنا بالكتاب ، وأما ما سواه بالسنة والأثر عن عمر . قلت : فحجتك بأنه / يقبح أن يفرق بغير طلاق يحدثه الزوج ، لا حجة لك عليه وغير حجة على غيرك .

قال الشافعى عفا الله عنه : وقلت له : فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول ، وإن خلعت بينه وبين نفسها ؟ قال : لأنه لم (٤) يستمتع منها بجماع . قلت : أفرأيت إذا غاب أو مرض أستمع منها بجماع ؟ قال : لا ، ولكنها محبوسة عليه . قلت : أفتجدها مملكة محبوسة عليه ؟ قال : نعم . قلت : ويجب بينهما الميراث ؟ قال : نعم . قلت : وإن كانت النفقة للحبس فهى محبوسة ، / وإن كانت للجماع للمريض والغائب لا يجامعان فى حالتهما (٥) تلك ، فأسقط لذلك النفقة : قال : إذا كان مثلها يجامع وخلت بينه وبين نفسها وجبت لها النفقة . قلت له : لم أوجبت لها النفقة فى العدة ، وقد طلقت ثلاثاً وهى غير حامل ، فخالف الاستدلال بالكتاب ونص السنة ؟ قال : وأين الدلالة بالكتاب ؟ فقلت له : قال الله عز وجل فى المطلقات : ﴿ وَإِنْ كُنَّ

- (١) « أن » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .  
 (٢) فى ( ص ) : « إتلافهما » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .  
 (٣) فى ( ظ ) : « أو رأيت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .  
 (٤) فى ( ص ، ظ ) : « لا » ، وما أثبتناه من ( ب ) .  
 (٥) فى ( ب ) : « حالهما » ، وما أثبتناه من ( ص ، ظ ) .

١/٦  
ظ (١٤)

ب/٦  
ظ (١٤)

١/٨٢  
ص

أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿ [ الطلاق : ٦ ] ، فاستدلنا على أن لا فرض في الكتاب لمطلقة مالكة لأمرها غير حامل . قال : فإنه قد ذكر المطلقات مرسلات / لم يخصص واحدة دون الأخرى ، وإن كان كما تقول فيه دلالة على أن لا نفقة لمطلقة ، وإن كان زوجها يملك الرجعة ، وما مبتدأ السورة إلا على المطلقة للعدة . قلت له : قد يطلق للعدة ثلاثاً .

١/٧  
ظ (١٤)

قال : فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بمنع النفقة المبتوتة دون التي له رجعة عليها ؟ قلت : سنة رسول الله ﷺ تثبت أن الممنوعة النفقة المبتوتة بجميع الطلاق دون التي لزوجها عليها الرجعة ، ولو لم تدل السنة عن رسول الله ﷺ على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دلت على أن النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها ، فلم يجوز أن ينفق على مطلقة إلا أن يجمع (١) الناس على مطلقة تخالف الحامل إلى غيرها من المطلقات ، فينفق عليها بالإجماع دون غيرها .

قال : فلم لا تكون المبتوتة قياساً عليها ؟ قلت : رأيت التي يملك زوجها رجعتها في عدتها ، أليس يملك عليها أمرها إن شاء ، ويقع عليها إيلاؤه وظهاره ولعانه ، ويتوارثان ؟ قال : بلى . قلت : أفهذه / في معاني الأزواج في أكثر أمرها ؟ قال : نعم ، قلت : أفترى كذلك المبتوتة بجميع طلاقها ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تقيس مطلقة بالتي تخالفها ؟ وقلت له :

ب/٧  
ظ (١٤)

[ ٢٣٣٣ ] أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس : أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال : والله ما لك علينا من شيء ، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال لها : « ليس لك عليه نفقة » ، وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : « تلك امرأة يغشاها أصحابي ، فاعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك ، فإذا حللت فأذنيني » . قالت : فلما حللت ذكرت له أن معاوية وأبا جهم خطباني ، فقال : « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ،

(١) في (ص) : « مطلقة الأجنبية أن يجمع » ، وفي (ظ) : « مطلقة إلا حتى يجمع » وما أثبتناه من (ب) .

وأما معاوية فصعلوك لا مال له ، انكحى أسامة بن زيد . قالت (١) : فكرهته ، ثم قال : « انكحى أسامة » فنكحته ، فجعل الله فيه خيراً فاغتبطت به .

١/٨  
ظ (١٤)

قال : فإنكم تركتم من حديث / فاطمة شيئاً . قالت : فقال النبي ﷺ : « لا سكنى لك ولا نفقة » ، فقلت (٢) له : ما تركنا من حديث فاطمة حرفاً ، قال : إنما حدثنا عنها أنها قالت : قال لى رسول الله ﷺ : « لا سكنى لك ولا نفقة » فقلنا (٤) : لكننا لم نحدث هذا عنها ، ولو كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان على ما قلنا وعلى خلاف ما قلتم . قال : وكيف ؟ قلت : أما حديثنا فصحيح على وجهه أن النبي ﷺ قال : « لا نفقة لك عليهم » وأمرها أن تعتد في بيت ابن (٥) أم مكتوم ، ولو كان في حديثها إحلاله لها على (٦) أن تعتد حيث شاءت لم يحظر عليها أن تعتد حيث شاءت .

قال : كيف أخرجها من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره ؟ قلت : لعله لم تذكرها فاطمة في الحديث ، كأنها استحييت من ذكرها . وقد ذكرها غيرها ، قال : وما هي ؟ قلت : كان في لسانها ذَرْبٌ (٧) فاستطالت على أحمائها استطالة تفاحشت ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم . فقال : هل من دليل على ما قلت ؟ قلت : نعم من الكتاب والخبر / عن رسول الله / وغيره من أهل العلم بها ، قال : فاذا ذكرها . قلت : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ الآية [ الطلاق : ١ ] .

ب / ٨٢٠  
ص

ب / ٨  
ظ (١٤)

[ ٢٣٣٤ ] وأخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ قال : أن تَبْدُو على أهل زوجها ، فإن بَدَتْ فقد حل إخراجها ، قال : هذا تأويل

- (١) في (ظ) : « قال » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) في (ص) : « الله » وهو خطأ ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٣) في (ص) : « فقلنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٤) في (ب) : « فقلت » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .
- (٥) « ابن » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .
- (٦) « على » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ظ) .
- (٧) امرأة ذرية : أى بذيّة .

[ ٢٣٣٤ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٣ ) أبواب الطلاق - باب ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ - عن الثوري عن محمد بن عمرو نحوه . ( رقم ١١٠٢١ ) .

وعن ابن عيينة ، عن محمد بن عمرو نحوه . ( رقم ١١٠٢٢ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٨٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٤٥ ) ما قالوا فيمن رخص أن تخرج امرأته - عن يزيد بن هارون ، عن محمد بن عمرو نحوه . ( رقم ١٩٢٠٥ ) .

قد يحتمل ما قال ابن عباس ، ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجها ، وأن تكون الفاحشة أن تخرج للحد . قال : فقلت له : فإذا احتملت الآية ما وصفت ، فأى المعانى أولى بها ؟ قال : معنى ما وافقته السنة . فقلت : فقد ذكرت لك السنة فى فاطمة فأوجدتك ما قال لها رسول الله ﷺ (١) أن تعتد فى بيت ابن أم مكتوم (٢) .

## [ ٢٠ ] القَسْمُ للنساء

قال الشافعى عفا الله عنه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ] ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا ﴾ (٣) الآية [ النساء : ١٢٩ ] . / فقال بعض أهل العلم بالتفسير : لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما فى القلوب ، (٤) فإن الله عز وعلا تجاوز للعباد عما فى القلوب (٥) ، ﴿ فَلَا تَمِيلُوا ﴾ : تتبعوا أهواءكم ، ﴿ كُلُّ الْمَيْلِ ﴾ : بالفعل مع الهوى ، وهذا يشبه ما قال والله أعلم . ودلت سنة رسول الله ﷺ وما عليه من عوام علماء المسلمين ، على أن على الرجل أن يقسم لنسائه بعدد الايام والليالى ، وأن عليه أن يعدل فى ذلك ، لا أنه مرخص له أن يجوز فيه ، فدل ذلك على أنه إنما أريد به ما فى القلوب مما قد تجاوز الله للعباد عنه فيما هو أعظم من الميل على النساء ، والله أعلم .

١/٩  
ظ (١٤)

والحرائر المسلمات والذميات إذا اجتمعن عند الرجل فى القسم سواء ، والقسم هو الليل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ، ونحب لو أرى عندها نهاره ، فإن كانت عنده أمة مع حرة قسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة .

قال : وإن هربت منه حرة ، أو أغلقت دونه أمة ، أو حبس الأمة أهلها ، سقط حقها من القسم حتى تعود / الحرة إلى طاعة الله فى الرجوع عن الهرب والأمة ؛ لأن امتناعهما مما يجب عليهما فى هذه الحال قطع حق أنفسهما . وبيت عند المريضة التى لا جماع معها (٦) ، والحائض ، والنفساء ؛ لأن مبيته سكن إلف ، وإن لم يكن جماع أو أمر تحبه المرأة وترى الغضاضة عليها فى تركه .

ب/٩  
ظ (١٤)

(١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٣) « فلا تميلوا » : سقط من ( ص ، ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٦) فى ( ظ ) : « فيها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

كتاب عشرة النساء / الحال التي يختلف فيها حال النساء \_\_\_\_\_ ٢٨٣

[ ٢٣٣٥ ] أخبرنا مسلم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قبض عن تسع نسوة ، وكان يقسم منهن لثمان .

قال الشافعي رضي الله عنه : التاسعة (١) التي لم يكن يقسم لها سودة ، وهبت يومها لعائشة .

[ ٢٣٣٦ ] أخبرنا سفيان ، عن هشام ، عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة .

## [ ٢١ ] الحال التي يختلف فيها حال النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا نكح الرجل امرأة فبنى بها ، فحالتها غير حال من عنده ، فإن كانت بكرأ كان له أن يقيم عندها سبعة أيام ، وإن كانت ثيبأ كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام ولياليهن ، ثم يتدئ القسمة لنسائه ، فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها / ليس له أن يفضلها عليهن .

١/١٠  
ظ (١٤)

(١) بداية سقط من النسخة (ص) . سينتهي عند الحاشية رقم (٤) ص ٢٩٧ عند قوله : « لا يلزمها » حديث رقم [ ٢٣٤٧ ] .

[٢٣٣٥]\* خ : ( ٣ / ٣٥٥ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٤ ) باب كثرة النساء - عن إبراهيم بن موسى عن هشام ابن يوسف ، عن ابن جريج ، عن عطاء أخبره قال : حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف ، فقال ابن عباس : هذه زوجة النبي ﷺ ، فإذا رفعتم نعشها فلا تززعوها ، ولا تزلزلوها ، وارقوا ؛ فإنه كان عند النبي ﷺ تسع ، كان يقسم لثمان ، ولا يقسم لواحدة . ( رقم ٥٠٦٧ ) .  
قال ابن حجر في شرح الحديث : أي عند موته ، وهن : سودة ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وزينب بنت جحش ، وأم حبيبة ، وجويرية ، وصفية ، وميمونة . هذا ترتيب تزويجه إياهن رضي الله عنهن ، ومات وهن في عصمته . ( فتح ٩ / ١١٣ ) .  
\* م : ( ٢ / ١٠٨٦ ) ( ١٧ ) كتاب الرضاع - ( ١٤ ) باب جواز هبتها نوبتها لضرتها - من طريق ابن جريج به .

وفيه : قال عطاء : التي لا يقسم لها صفية بنت حيى بن أخطب . ( رقم ١٤٦٥ / ٥١ ) .  
ونقل ابن حجر عن عياض : قال الطحاوي : هذا وهم ، وصوابه سودة ، كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة . ( فتح ٩ / ١١٣ ) .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج به . ( رقم ١٤٦٥ / ٥٢ ) .

وزاد : قال عطاء : كانت آخرهن موتاً ، ماتت بالمدينة . [ أى صفية ] .

[٢٣٣٦]\* خ : ( ٣ / ٣٩١ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ٩٨ ) باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها - عن مالك بن إسماعيل ، عن زهير ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة : أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة . ( رقم ٥٢١٢ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٨٥ ) الموضع السابق - من طرق عن هشام بن عروة به ، نحوه . ( رقم ٤٧ - ٤٨ / ١٤٦٣ ) .

[٢٣٣٧] أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن : أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده قال لها : « ليس بك على أهلك هوان ، إن شئت سبعتُ عندك وسبعت عندهن ، وإن شئت ثلثتُ عندك ودُرْتُ » . قالت : ثلثت .

[٢٣٣٨] أخبرنا ابن أبي الرواد ، عن ابن جريج ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ خطبها فساق نكاحها وبناءها بها وقوله لها : « إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن » .

[٢٣٣٩] أخبرنا مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : للبكر سبع ، وللثيب ثلاث .

قال الشافعي رحمه الله : وبهذا نأخذ ، وإن قسم أياماً لكل امرأة بعد مضي سبع

[٢٣٣٧] \* ط : ( ٢ / ٥٢٩ ) ( ٢٨ ) كتاب النكاح - ( ٥ ) باب المقام عند البكر والأيم . ( رقم ١٤ ) .  
\* م : ( ٢ / ١٠٨٣ ) ( ١٧ ) كتاب الرضاع - ( ١٢ ) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف - عن يحيى بن يحيى عن مالك به . ( رقم ٤١ / ١٤٦٠ ) .  
وليس فيه : « عن أبي بكر بن عبد الرحمن » ويبدو أنها سقطت من الطبع ؛ لأنها في الموطأ وهنا . والله عز وجل وتعالى أعلم .  
[٢٣٣٨] \* م : ( الموضع السابق ) من طريق عبد الواحد بن أيمن ، عن أبي بكر بن حزم . ( رقم ٤٣ / ١٤٦٠ ) .

[٢٣٣٩] \* ط : ( ٢ / ٥٣٠ ) الموضع السابق . ( رقم ١٥ ) .  
\* خ : ( ٢ / ٣٩١ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح - ( ١٠٠ ) باب إذا تزوج البكر على الثيب - عن مسدد ، عن بشر ، عن خالد ، عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه - ولو شئت أن أقول : قال النبي ﷺ ، ولكن قال : السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً . ( رقم ٥٢١٣ ) .  
وفي ( ١٠١ ) باب إذا تزوج الثيب على البكر - عن يوسف بن راشد ، عن أبي أسامة ، عن سفيان ، عن أيوب وخالد ، عن أبي قلابة ، عن أنس قال : من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ، ثم قسم .  
قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت : إن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ .  
وقال عبد الرزاق ، أخبرنا سفيان ، عن أيوب وخالد ، قال خالد : ولو شئت لقلت : رفعه إلى النبي ﷺ . ( رقم ٥٢١٤ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٨٤ ) الموضع السابق - عن يحيى بن يحيى ، عن هشيم ، عن خالد به كما عند البخاري في المسند والمعلق . ( رقم ٤٤ / ١٤٦١ ) .  
وعن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن سفيان به كما عند البخاري . ( رقم ٤٥ / ١٤٦١ ) .  
أي إنه وصل ما علقه البخاري .

البكر وثلاث الثيب (١) فجائز ، إذا أوفى كل واحدة منهن مثل (٢) عدد الأيام التي أقام عند غيرها .

### [ ٢٢ ] الخلاف في القسم للبكر والثيب (٣)

ب / ١٠  
ظ (١٤)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : فخالفتنا بعض الناس / في القسم للبكر والثيب ، وقال : يقسم لهما إذا دخلتا (٤) كما يقسم لغيرهما ، لا يقام عند واحدة منهما شيء إلا أقيم عند الأخرى مثله . فقلت له : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ] ، أفتجد (٥) السبيل إلى علم ما فرض الله جملة أنها أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، فذكرت له حديث أم سلمة قال : فهو (٦) بيني وبينك ، أليس قال رسول الله ﷺ : « إن شئت سبعتُ عندك وسبعت عندهن ، وإن شئت نلثتُ عندك ودرت » ؟ (٧) قلت : نعم ، قال : فلم يعطها في السبع شيئاً إلا أعلمها أنه يعطى غيرها من مثله . فقلت له : إنها كانت ثيباً فلم يكن لها إلا ثلاث ، فقال لها : إن أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشرفه عندهن بعفوك حقلك إذا (٨) لم تكوني بكرةً فيكون لك سبع فعلتُ (٩) ، وإن لم تريدي عفوه وأردت حقلك فهو ثلاث .

١ / ١١  
ظ (١٤)

قال : فهل له وجه غيره ؟ قلت : لا ، إنما يخبر من (١٠) له حق يشركه فيه غيره من أن ينزل من حقه ، فقلت له : يلزمك أن تقول مثل ما قلنا ، لأنك زعمت / أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي ﷺ ما لم يخالفه مثله ، ولا نعلم مخالفاً له ، والسنة ألزم لك من قوله ، فتركتهما وقوله .

- 
- (١) في (ظ) : « سبع للبكر ، وثلاث للثيب » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٢) « مثل » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ظ) .  
 (٣) في (ب) : « وللثيب » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٤) في (ب) : « دخلا » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٥) في (ظ) : « فتجد » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٦) في (ب) : « فهى » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٧) انظر الحديث وتخريجه في الباب السابق .  
 (٨) في (ظ) : « فعفوت حقلك إذ » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٩) « فعلت » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (١٠) « من » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب) .

### [ ٢٣ ] قسم النساء إذا حضر السفر

[ ٢٣٤٠ ] قال الشافعي رحمه الله تعالى : أخبرنا عمى محمد بن علي بن شافع ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها .

وبهذا أقول ؛ إذا حضر سفر المرء وله نسوة فأراد إخراج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها فحقهن في الخروج معه سواء ، فيقرع بينهن ، فأيتهن خرج سهمها للخروج خرج بها ، فإذا حضر قسم بينها وبينهن ولم يحسب عليها الأيام التي غاب بها .

قال الشافعي رحمه الله : وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين ، فكان ذكرها موافقاً ما جاء عن النبي ﷺ . قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٢٩) ﴿ إِلَى الْمُدْحَضِينَ ﴾ (١٤١) [ الصفات ] ، / وقال : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ الآية [ آل عمران : ٤٤ ] .

ب/ ١١  
ظ (١٤)

قال الشافعي رحمه الله : وقف الفلّك بالذين ركب معهم يونس فقالوا : إنما وقف لراكب فيه لا نعرفه ، فيقرع فأيكم خرج سهمه ألقى ، فخرج سهم يونس فألقى ، فالتقمه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ، ثم تداركه بعفوه جل وعز . فأما مريم فلا يعدو الملقون لأقلامهم يقترعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها ؛ لأنه إنما يقارع من يدلى بحق فيما يقارع ، ولا يعدون إذا كان أرفق بها وأجمل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة مدة أو يكونوا (١) يقسموا كفالتها ، فهذا أشبه معناها عندنا - والله أعلم - فاقترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبه ، أو تكون يدافعوها لثلا يلزم مؤنة

(١) في (ب) : « ويكونوا » ، وما أثبتناه من (ظ) .

[ ٢٣٤٠ ] \* خ : ( ٢ / ٢٣٥ ) ( ٥١ ) كتاب الهبة - ( ١٥ ) باب هبة المرأة لغير زوجها - عن حبان بن موسى ، عن عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضيها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لعائشة زوج النبي ﷺ تبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ . ( رقم ٢٥٩٣ ) .

\* م : ( ٤ / ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ) ( ٤٤ ) كتاب فضائل الصحابة - ( ١٣ ) باب في فضل عائشة رضيها - من طريق أبي نعيم ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن ابن أبي مليكة ، عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه . ( رقم ٢٤٤٥ / ٨٨ ) .

كفالتها واحداً دون أصحابه ، وأيهما كان فقد اقرعوا لينفرد بكفالتها أحدهم ويخلو منها من بقى .

قال الشافعي رحمه الله : فلما كان المعروف لنساء (١) الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فهن في / مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن ، فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها دونهن ، وكان هذا في معنى القرعة في مريم ، وقرعة يونس حين استوت الحقوق أقرع ، لتنفرد واحدة دون الجميع .

١/١٢  
ظ (١٤)

### [ ٢٤ ] الخلاف في القسم في السفر

قال الشافعي رحمه الله تعالى : فخالفنا بعض الناس في السفر وقال : هو والحضر سواء ، وإذا أقرع فخرج واحدة ثم قدم ، قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام بمثل ما غاب بالتي خرج بها . فقلت له : أيقون للمرء أن يخرج بامرأة بلا قرعة ويفعل ذلك في الحضر ، فيقيم معها أياماً ثم يقسم للنسوة سواها بعدد تلك الأيام ؟ قال : نعم . قلت له : فما معنى القرعة إذا أوفى كل واحدة (٢) منهن مثل عدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها ، وكان له إخراجها بغير قرعة ، أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سمعك بخلافه ، فلم يخفَ خلافك علينا ، ولا أراه يخفى على عالم ؟

قال : فما (٣) فرق بين السفر والحضر ؟ قلت : فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر ، ووضع / الصوم فيه إلى أن يقضى ، وفرق رسول الله ﷺ في التطوع في السفر فصلى حيث توجهت به راحلته راكباً ، وجمع فيه بين الصلوات (٤) ، ورخص الله فيه في التيمم بدلاً من الماء ، أفرأيت لو عارضك معارض في القبلة فقال : قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت ، والنافلة والقرض في ذلك سواء عندك بالأرض ، مسافراً كان صاحبها أو مقيماً ، فكيف قلت للراكب : صل إن شئت إلى غير القبلة ؟ قال : أقول صلى رسول الله ﷺ إلى غير القبلة . قلت : فنقول لك : فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله ﷺ . قال : لا ، قلت : ولا فرق بينه وبين مثله . قال : لا ، وهذا لا يكون إلا

ب/١٢  
ظ (١٤)

(١) « نساء » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
(٢) في ( ظ ) : « واحد » ، وما أثبتناه من ( ب ) .  
(٣) « فما » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .  
(٤) في ( ب ) : « الصلاة » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

من جاهل .

قلنا : فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر ؟ قال : إني قلت : لعله قسم . قلت : فإن قال لك قائل : فلعل الذي روى عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المشرق في السفر ، قاله في سفر إذا استقبل فيه المشرق ، فكانت قبلته . قال : لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق إلا وهو / خلاف القبلة . قلت : فهو إذا أقرع لم يقسم بعدد الأيام التي غاب (١) بالتي خرجت قرعتها .

١/١٣  
ظ (١٤)

### [ ٢٥ ] نشوز الرجل على (٢) امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ إلى قوله : ﴿ سَبِيلًا (٣٤) ﴾ [ النساء ] .

قال الشافعي رحمه الله : قال الله عز وجل : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ [ النساء ] : ٣٤ [ يحتمل إذا رأى الدلالات في أفعال المرأة وأقوالها (٣) على النشوز ، فكان للخوف موضع أن يعظها ، فإن أبدت نشوزاً هجرها ، فإن أقامت عليه ضربها . وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل (٤) المكروه إذا رؤيت أسبابه ، وأن لا مؤنة فيها عليها تضرب بها ، وأن العظة غير محرمة من المرء لأخيه ، فكيف لامراته ؟ والهجرة لا تكون إلا بما يحل به الهجرة ؛ لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث ، والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل ، فالآية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه ، وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة ، فإذا / اختلفت فلا يشبه معناها إلا ما وصفت .

ب/١٣  
ظ (١٤)

قال الشافعي رحمه الله عليه : وقد يحتمل قوله : ﴿ تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ إذا نشزن فحفتهم لجاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة والضرب .

قال : وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجها هجرتها ولا ضربها ؛ لأنه إنما أبيح له بالنشوز ، فإذا زابلته فقد (٥) زابلت المعنى الذي أبيح له به .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإنما قلنا : لا يقسم للمرأة الممتنعة من زوجها المتغيبه

(١) في ( ظ ) : « جاءت » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٢) في ( ظ ) : « عن » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٣) في ( ب ) : « إيغال المرأة وإقبالها » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

(٤) في ( ظ ) : « فعل » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٥) في ( ظ ) : « منذ » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

عنه بإذن الله لزوجها بهجرتها في المضجع ، وهجرتها فيه اجتنابها ، لم تحرم والله أعلم .  
 [ ٢٣٤١ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن ابن شهاب ،  
 عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال : قال رسول  
 الله ﷺ : « لا تضربوا إماء الله » . قال : فأنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا رسول  
 الله ، ذثر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن ، فأطاف بآل محمد عليه الصلاة  
 والسلام نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن ، فقال النبي ﷺ : « لقد أطاف الليلة / بآل  
 محمد نساء كثير - أو قال : سبعون امرأة - كلهن يشتكين أزواجهن فلا تجدون أولئك  
 خياركم » .

١/١٤  
ظ (١٤)

قال الشافعي رحمه الله : فجعل لهم الضرب ، وجعل لهم العفو ، وأخبر أن الخيار  
 ترك الضرب إذا لم يكن لله عليها حد على الوالى أخذه ، وأجاز العفو عنها في غير حد  
 في الحين (١) الذي تركت حفظها وعصت ربها .

قال الشافعي رحمه الله : وقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾  
 هو (٢) مما وصف الله وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها عليه ، ولها في

(١) في (ب) : « الخير » ، وما أثبتناه من (ظ) .

(٢) في (ب) : « هما » ، وما أثبتناه من (ظ) .

[ ٢٣٤١ ] \* د : ( ٢ / ٦٠٨ - ٦٠٩ ) ( ٦ ) كتاب النكاح - ( ٢٣ ) في ضرب النساء - من طريق سفيان به .  
 ( رقم ٢١٤٦ ) .

\* المستدرک : ( ٢ / ١٨٨ ، ١٩١ ) النكاح - من طريق الحميدى ، عن سفيان به ، وقال : صحيح  
 الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

\* ابن حبان : ( الإحسان / ٩ / ٤٩٩ ) ( ١٤ ) كتاب النكاح - باب معاشره الزوجين - من طريق عبد  
 الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري به . ( رقم ٤١٨٩ ) .

وإياس بن عبد الله بن أبي ذباب ، هو الدوسى نزيل مكة ، مختلف في صحبته وذكر البخارى  
 في التاريخ الكبير ( ١ / ٤٤٠ ) هذا الحديث ، وقال : ولا نعرف لإياس صحبة ، وقال ابن أبي حاتم :  
 إياس بن عبد الله بن أبي ذباب الدوسى ، مدنى ، له صحبة ، سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك .  
 وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

قال ابن حجر في إتحاف المهرة : وله شاهد مرسل ، رجاله ثقات ، أخرجه إسحاق في مسنده :  
 عن جرير ، عن يحيى بن سعيد ، عن حميد بن نافع ، عن أم كلثوم بنت أبى بكر . . . ، فذكر  
 نحوه دون ما فى آخره . ( ٢ / ٤٤٢ ) .

ومعنى ذثر النساء : ساء خلقهن ، واجترأن على أزواجهن .

بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من حمل مؤنتها ، وما (١) أشبه ذلك .

## [ ٢٦ ] ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى ذكره : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ إلى قوله : ﴿ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [ النساء ] ففرض الله عشرتها بالمعروف ، وقال عز وجل : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ ﴾ ، فدل على أنه أباح حبسها مكروهة (٢) ، واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف ، لا أنه أباح أن يعاشر مكروهة (٣) بغير المعروف ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ / زَوْجٍ ﴾ الآية . فاعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها (٤) ولم تطب نفساً بترك حقها في القسم لها وما له ما لها (٥) ، فليس له منعها حقها ولا حبسها إلا بمعروف ، وأقل (٦) المعروف تأدية الحق ، وليس له أخذ مالها بلا طيب نفسها ؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركته طيبة النفس به ، وأذن بأخذ مالها محبوسة ومفارقة بطيب نفسها فقال : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ إلى قوله : ﴿ مَرِيئًا ﴾ [ النساء ] ، وقال : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ الآية [ النساء : ١٢٨ ] ، وهذا إذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت ، قول الله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ [ النساء : ٢١ ] حظر لأخذه إلا من جهة الطلاق قبل الإفضاء وهو الدخول ، فيأخذ نصفه بما جعل له ، وأنه لم يوجب عليه أن يدفع إلا نصف المهر في تلك الحال ، وليس يحظر منه إن دخل أن يأخذه إذا كان ذلك من / قِبَلِهَا ، وذلك أنه إنما حظر أخذه إذا كان من قِبَلِ الرَّجُلِ ، فأما إذا كان من قِبَلِهَا وهى طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيِمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، والحال التي (٧) أذن به فيها مخالفة الحال التي حرمه فيها ،

ب/١٤  
ظ (١٤)

١/١٥  
ظ (١٤)

- (١) في (ظ) : « وما » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٢-٣) في (ظ) : « مكروهة » ، وما أثبتناه من (ب) في الموضوعين .  
(٤) في (ظ) : « عشرته » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٥) « مالها » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ظ) .  
(٦) في (ب) : « وأول » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
(٧) في (ظ) : « الذى » ، وما أثبتناه من (ب) .

كتاب عشرة النساء / الوجه الذى يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ————— ٢٩١  
فإن أخذ منها شيئاً على طلاقها فأقر أنه أخذ بالإضرار بها مضى عليه الطلاق ، ورد ما  
أخذ منها ، وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثاً .

## [ ٢٧ ] الوجه الذى يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته

قال الشافعى رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ إلى قوله :  
﴿ فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] (١) .

قال الشافعى رحمه الله : فنهى الله تعالى الزوج كما نهاه فى الآى قبل هذه الآية أن  
يأخذ مما أتى المرأة شيئاً ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا  
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ ﴾ وأباح لهما إذا انتقلت عن / حد (٢) اللاتى حرم أموالهن  
على أزواجهن لخوف ألا يقيما حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به ، لم يحدد فى ذلك  
الأى يأخذ إلا ما أعطاهما ولا غيره ، وذلك أنه يصير حيثئذ كالبيع ، والبيع إنما يحل بما (٣)  
تراضى به المتبايعان لا حد فى ذلك ، بل فى كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كثر  
منه وقل لقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ ﴾ .

١٥ / ب  
ظ (١٤)

[ ٢٣٤٢ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى رحمه الله قال : أخبرنا مالك ، عن  
يحيى بن سعيد ، عن عمرة : أن حبيبة بنت سهل أخبرتها : أنها كانت عند ثابت بن قيس

- (١) ما يأتى بعد هذا أجزاء من هذه الآية الكريمة .  
(٢) « حد » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
(٣) فى ( ب ) : « ما » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

[ ٢٣٤٢ ] نبه البيهقى إلى خطأ من الكاتب فى قوله : « عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها » والصواب الذى  
فى الموطأ وفى الكتب الأخرى : « عن عمرة أخبرته أن حبيبة بنت سهل » فعمرة أخبرت يحيى بن  
سعيد .

قال البيهقى : وقد رواه الشافعى فى كتاب الحججة على الصحيح . ( المعرفة / ٥ - ٤٤٠ - ٤٤١ ) .  
\* ط : ( ٢ / ٥٦٤ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ١١ ) باب ما جاء فى الخلع . ( رقم ٣١ ) .  
\* د : ( ٢ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ) ( ٧ ) كتاب الطلاق - ( ١٨ ) باب فى الخلع - عن القعنبن ، عن مالك به .  
( رقم ٢٢٢٧ ) .

ومن طريق أبى عمرو السدوسى المدينى ، عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن  
حزم ، عن عمرة عن عائشة أن حبيبة ... نحوه . ( رقم ٢٢٢٨ ) .  
\* المنتقى لابن الجارود : ( ص ٣٠٥ رقم ٧٤٩ ) أبواب الطلاق - ( ١٠ ) باب فى الخلع - من طريق  
مالك .

\* ابن حبان : ( موارد ١٣٢٦ ) من طريق مالك به .  
وله شاهد أخرجه البخارى :

ابن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند (١) بابها فى الغلَس ، فقال رسول الله ﷺ : « من هذه ؟ » فقالت : أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله ، فقال : « ما شأنك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس - لزوجها - فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر » ، فقالت حبيبة : / يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي ، فقال رسول الله ﷺ : « خذ منها » فأخذ منها (٢) وجلست فى أهلها .

١/١٦  
ظ (١٤)

[ ٢٣٤٣ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى رحمه الله قال : أخبرنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن حبيبة : أنها جاءت تشكو شيئاً (٣) بيدنها فى الغلَس . ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك .

(١) فى ( ب ) : « على » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .

(٢) « فأخذ منها » : سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(٣) فى ( ظ ) : « أشياء » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

\* خ : ( ٢ / ٤٠٦ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ١٢ ) باب الخلع وكيف الطلاق فيه - عن أهر بن جميل ، عن عبد الوهاب الثقفى ، عن خالد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ، ولكنى أكره الكفر فى الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » .

قال أبو عبد الله : لا يتابع فيه عن ابن عباس .

قال ابن حجر : أى لا يتابع أهر بن جميل على ذكر ابن عباس فى هذا الحديث ، بل أرسله غيره ، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الخذاء عن عكرمة ، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد ، وهو الخذاء ، عن عكرمة مرسلأ ، ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الخذاء مرسلأ ، وعن أيوب موصولاً . ( فتح ٩ / ٤٠١ ) . [ انظر رقمى : ٥٢٧٤ ، ٥٢٧٥ ] . ثم رواه البخارى من طريق جرير بن حازم ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما نحو ما هنا . ( رقم ٥٢٧٦ ) .

ومن طريق حماد ، عن أيوب ، عن عكرمة : أن جميلة ... فذكر الحديث ( رقم ٥٢٧٧ ) .

[ ٢٣٤٣ ] هذه متابعة من سفيان بن عيينة لمالك - رحمة الله تعالى عليهما - فانظر تخريجه فى الحديث السابق . وستأتى رواية الإمام الشافعى له كاملة بسنده ومنتها فى باب « ما تحل به القدية » الآتى - إن شاء الله عز وجل . وقد روى سعيد بن منصور لفظ حديث سفيان .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ) أبواب الطلاق - باب ما جاء فى الخلع - عن سفيان ،

عن يحيى ، عن عمرة قالت : جاءت حبيبة بنت سهل امرأة من الأنصار ، وكانت تحت ثابت بن قيس ابن شماس ، فقالت : يا رسول الله ، لا أنا ولا ثابت ، تشكو شيئاً منه . فقال رسول الله ﷺ : « خذ منها حديثها » ، فأخذ منها ، وقعدت فى بيتها . ( رقم ١٤٣١ ) .

ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد به .

وقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ يحتمل أن يكون الابتداء بما يخرجهما إلى خوف ألا يقيما حدود الله من المرأة بالامتناع من تأدية حق الزوج والكراهية له ، أو عارض منها فى حب الخروج منه من غير بأس منه ، ويحتمل أن يكون من الزوج ، فلما وجدنا حكم الله بتحريم أن يأخذ الزوج من المرأة شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج ، استدللنا أن الحال التى أباح بها للزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة الحال التى حرم بها الأخذ فكانت (١) تلك الحال ، هى أن تكون المرأة المبتدئة المانعة لأكثر ما (٢) يجب عليها من حق الزوج ، ولم يكن له الأخذ أيضاً منها حتى يجمع أن تطلب الفدية منه ؛ / لقوله عز وجل : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ، وافتداؤها منه شىء تعطيه من نفسها ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية [ النساء : ٣٥ ] . فكانت هذه الحال التى تخالف هذه الحال ، وهى التى لم تبذل فيها المرأة المهر ، والحال التى يتداعيان فيها الإساءة لا تقر المرأة أنها منها .

ب/١٦  
ظ (١٤)

قال الشافعى : وقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ كما وصفت من أن يكون لهما فعل تبدأ به المرأة يخاف عليهما فيه ألا يقيما حدود الله ، لا أن خوفاً منهما بلا سبب فعل .

قال الشافعى : وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى ، ثم نال منها الزوج ما له من أرب (٣) ، لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية ، وذلك أن حبيبة جاءت تشكو شيئاً بيدنها نالها به ثابت ، ثم أمرها رسول الله ﷺ أن تفتدى ، وأذن لثابت فى الأخذ منها ، وذلك أن الكراهة من حبيبة كانت لثابت ، وأنها (٤) تطوعت بالفداء .

١/١٧  
ظ (١٤)

قال الشافعى : وعدتها إذا كان دخل بها عدة / مطلقة ، وكذلك كل نكاح كان بعده (٥) فسخاً أو طلاقاً صحيحاً كان أو فاسداً ، فالعدة (٦) منه عدة طلاق .

قال الشافعى : واختلف أصحابنا فى الخلع (٧) .

- (١) « فكانت » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتنا من ( ظ ) .  
 (٢) فى ( ظ ) : « بما » ، وما أثبتناه من ( ب ) .  
 (٣) فى ( ب ) : « أدب » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .  
 (٤) فى ( ظ ) : « وإنما » ، وما أثبتناه من ( ب ) .  
 (٥) فى ( ب ) : « يعد » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .  
 (٦ - ٧) ما بين الرقمين سقط من ( ب ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .

٢٩٤ \_\_\_\_\_ كتاب عشرة النساء / الوجه الذى يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته

[ ٢٣٤٤ ] فأخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنه : فى رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه بعد ، فقال : يتزوجها إن شاء ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ، ٢٣٠ ] .

[ ٢٣٤٥ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان ، عن عمرو ، عن عكرمة قال : كبل شيء أجازته المال فليس بطلاق .

[ ٢٣٤٦ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك ، عن هشام بن

[ ٢٣٤٤ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٤٨٧ ) أبواب الطلاق - باب الفداء - عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس قال : سأل إبراهيم بن سعد ابن عباس عن رجل طلق امرأته تطليقتين ، ثم اختلعت منه ، ثم أينكحها ؟ فقال : نعم ، ذكر الله الطلاق فى أول الآية وآخرها ، والخلع بين ذلك ، فلا بأس به .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٨٤ ) أبواب الطلاق - باب ما جاء فى الخلع - عن سفيان به كما عند عبد الرزاق . ( رقم ١٤٥٥ ) .

وعن أبى عوانة ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس أنه جمع بين رجل وامرأته بعد تطليقتين وخلع . ( رقم ١٤٥٣ ) .

[ ٢٣٤٥ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٤٨٦ - ٤٨٧ ) الموضع السابق - عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة - أحسبه - عن ابن عباس قال : كل شيء أجازته المال فليس بطلاق يعنى الخلع . ( رقم ١١٧٧ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( الموضع السابق ) عن سفيان به . ( رقم ١٤٥٤ ) .

[ ٢٣٤٦ ] لم أجده فى موطأ يحيى بن يحيى ، ولكننى وجدته فى موطأ سويد بن سعيد الحدثانى :

\* موطأ سويد : ( ص ٢٦٩ رقم ٣٥٢ ) كتاب الطلاق - باب طلاق المختلعة وعدتها - عن هشام به . وفيه « عبد الله بن أسيف » وهو خطأ .

\* وفى موطأ محمد بن الحسن : ( ٢ / ٥١٧ ) كتاب الطلاق - ( ٦ ) باب الخلع كم يكون من الطلاق - وفيه : « إلا أن تكون سمّت شيئاً فهى على ما سمّت » .

\* وفى موطأ أبى مصعب : ( ١ / ٦٢٠ ) كتاب الطلاق - ( ١١ ) باب ما جاء فى طلاق المختلعة - وفيه مثل ما فى موطأ محمد .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٤٨٣ ) أبواب الطلاق - باب الفداء - عن ابن جريج ، عن هشام به . وفيه زيادة : « فراجعها » .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٣٨ ) أبواب الطلاق - باب ما جاء فى الخلع - عن سفيان عن هشام به نحوه . رقم ( ١٤٤٦ ) .

وعن أبى معاوية ، عن هشام بن عروة قال : خلع جمهان الأسلمى امرأته ، ثم ندم وندمت ، فأتيا عثمان بن عفان ، فذكرا ذلك له ، فقال : هى تطليقة إلا أن تكون سمّيت شيئاً فهو على ما سميت . فكان أبى يقول : الخلع تطليقة بائنة ، وتعد ثلاث حيض ، وصاحبها أولى بالخطبة فى العدة .

\* مصنف ابن أبى شيبة : ( ٤ / ١١٧ ) كتاب الطلاق - ( ١٠٥ ) ما قالوا فى الرجل إذا خلع امرأته ، =

كتاب عشرة النساء / الوجه الذى يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ————— ٢٩٥  
 عُرْوَة ، عن أبيه ، عن جُمُهَانَ (١) مولى الأسلميين ، عن أم بكرة الأسلمية : أنها  
 اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ، ثم أتيا عثمان فى ذلك فقال : هى تطلقه إلا أن  
 تكون سميت شيئاً فهو ما سميت .

قال الشافعى : ولا أعرف جُمُهَانَ (٢) ولا أم بكرة بشيء يثبت به خبرهما ولا يرده ،  
 ويقول عثمان نأخذ وهى تطلقه ، وذلك / أنى وجدت (٣) الطلاق من قِبَلِ الزوج . ومن  
 ذهب مذهب ابن عباس كان شبيهاً أن يقول : قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا  
 فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، يدل على أن الفدية هى فسخ ما كان له عليها ، وفسخ  
 ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقدة (٤) ، وكل أمر نسب فيه الفرقة إلى انفساخ  
 العقدة (٥) لم يكن طلاقاً ، إنما الطلاق ما أُحْدِثَ والعقدة قائمة بعينها ، وأحسب من قال  
 هذا منهم إنما أرادوا أن الخلع يكون فسخاً إن لم يسم طلاقاً ، وليس هكذا حكم طلاق  
 غيره ، فهو يفارق الطلاق بأنه مأذون به لغير العدة ، وفى غير شيء .

قال الشافعى : ومن ذهب المذهب الذى روى عن عثمان أشبه أن يقول : العقد كان  
 صحيحاً فلا يجوز فسخه ، وإنما يجوز إحداث طلاق فيه ، فإذا أحدث فيه فرقة عُدَّتْ  
 طلاقاً وحسبت أقل الطلاق ، إلا أن يسمى أكثر منها ، وإنما كان لا رجعة له ، بأنه أخذ  
 عوضاً ، والعوض ثمن (٦) ، فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ، ومن ملك ثمناً  
 لشيء خرج / منه لم يكن له الرجعة (٧) فيما ملكه غيره ، ومن قال هذا فعارضه (٨)

- (١ - ٢) فى (ب) : « جهمان » ، وما أثبتناه من (ظ) ، والبيهقى فى الكبرى ٧ / ٣١٦ ، والمعرفة ، وسنن  
 سعيد بن منصور ، وانظر : تهذيب الكمال ٥ / ١٢١ .  
 (٣) فى (ب) : « رجعت » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٤ ، ٥) فى (ب) : « العقد » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٦) فى (ب) : « والعوض هو ثمن » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٧) فى (ظ) : « رجعة » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٨) فى (ب) : « معارضة » ، وما أثبتناه من (ظ) .

= كم يكون من الطلاق - عن وكيع عن هشام به مختصراً ، وعن أبى معاوية نحو ما عند سعيد بن  
 منصور .

قال البيهقى فى المعرفة (٥ / ٤٤٤) : وروينا عن أبى داود السجستانى أنه قال : قلت لأحمد  
 ابن حنبل : حديث عثمان : « الخلع تطلقه » لا يصح ؟  
 فقال : ما أدرى « جهمان » لا أعرفه .

قال ابن المنذر : وروى عن عثمان وعلى وابن مسعود : الخلع تطلقه .  
 قال : وضعف أحمد حديث عثمان ، وحديث على وابن مسعود فى إسنادهما مقال ، وليس  
 فى الباب أصح من حديث ابن عباس - يريد حديث طاوس عن ابن عباس [ يعنى رقم ٢٣٤٤ ] .

ب / ١٧  
 ظ (١٤)

١ / ١٨  
 ظ (١٤)

معارض بقول ابن عباس قال: أو لست أجد العقد الصحيح يفسخ في ردة أحد الزوجين؟ وفي الأمة تمتع، وفي امرأة العنين تختار فراقه، وعند بعض المدنيين في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص، والرجل يوجد به أحد ذلك، فيكونان بالخيار في المقام أو الفرقة، وإنما الفرقة فسخ لا إحداث طلاق، فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية، وأذن بها رسول الله ﷺ كانت فاسخة.

قال الشافعي: إن أعطته ألفاً على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما طلق، ولا رجعة له في واحدة ولا اثنتين للثمن الذي أخذه منها.

قال الشافعي: وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها (١) طلاق، وذلك أنها غير زوجته (٢).

قال الشافعي: فإذا كان في حكم الله ألا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب نفسها، ولا يؤخذ من / أمة خلع بإذن سيدها (٣)؛ لأنها ليست تملك شيئاً، ولا يؤخذ من محجور عليها من الحرائر، إنما يؤخذ مال امرأة جاتزة الأمر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية.

ب/١٨  
ظ (١٤)

## [ ٢٨ ] الخلاف في طلاق المختلعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في المختلعة فقال: إذا طلقت في العدة لحقتها الطلاق، فسألته هل يروى في قوله خبراً؟ فذكر حديثاً لا تقوم بمثله حجة عندنا ولا عنده، فقلت: هذا عندنا وعندك غير ثابت، قال: فقد قال به (٤) بعض التابعين، (٥) فقلت له: وقول بعض التابعين (٦) عندك لا يقوم به حجة لو لم يخالفهم غيرهم. قال: فما حجبتك في أن الطلاق لا يلزمها؟ قلت: حجتي فيه من القرآن والأثر والإجماع على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها.

قال: وأين الحجة من القرآن؟ قلت: قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ إلى آخر الآيتين [النور: ٦، ٧] وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٦]، وقال: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ الآية [المجادلة: ٢]، وقال:

ب/١٩  
ظ (١٤)

- (١) في (ظ): « يلزمه »، وما أثبتناه من (ب).  
 (٢) في (ب): « زوجة »، وما أثبتناه من (ظ).  
 (٣) قوله: « ولا يؤخذ من أمة خلع بإذن سيدها » كذا في (ب، ظ) ولعل وجه العبارة: « ولا يؤخذ من أمة مال خلع إلا بإذن سيدها ».  
 (٤) « به »: ساقطة من (ب)، وأثبتناها من (ظ).  
 (٥-٦) ما بين الرقمين سقط من (ب)، وأثبتناه من (ظ).

﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ [ النساء : ١٢ ] وقال عز وجل : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾ [ النساء : ١٢ ] ، أفرايت لو (١) قذفها أيلاعنها ؟ أو ألى منها أيلزمه الإيلاء ؟ أو تظاهر منها أيلزمه الظهار ؟ أو ماتت أيرثها أو مات أثرته ؟ قال : لا ، قلت : ألان (٢) أحكام الله تبارك وتعالى هذه الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة ؟ قال : نعم ، قلت : وحكم الله أنه إنما تطلق الزوجة ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ [ الأحزاب : ٤٩ ] قال : نعم ، فقلت له : كتاب الله إذا كان كما زعمنا وزعمت يدل على أنها ليست بزوجة ، وهي خلاف قولكم (٣) .

[ ٢٣٤٧ ] أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس وابن الزبير : أنهما قالوا في المختلعة يطلقها زوجها قالاً : لا يلزمها (٤) / طلاق ؛ لأنه طلق ما لا يملك .

ب / ٨٢٠  
ص

قال : (٥) وأنت تزعم أنك لا تخالف واحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا إلى قول مثله ، فخالفت ابن عباس ، وابن الزبير معاً ، وآيات من كتاب الله تعالى ، ما أدري لعل أحداً لو قال مثل قولك هذا لقلت له : ما / يحل لك أن تتكلم في العلم وأنت تجهل أحكام الله ، ثم قلت فيها قولاً لو تخاطبات فقلته كنت قد أحسنت الخطأ ، وأنت تنسب نفسك إلى النظر . قال : وما هذا القول ؟ قلت : زعمت أنه إن قال للمختلعة : أنت بنة وبرية وخلية ينوى الطلاق لم يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة (٦) ، وأنه إن ألى منها أو تظاهر أو قذفها لم يلزمها ما يلزم الزوجة ، وأنه إن قال : كل امرأة له طالق ولا ينويها ولا غيرها طلق نساؤه ولم تطلق هي ؛ لأنها ليست بامرأة له ، ثم قلت : وإن قال لها : أنت طالق طلقت (٧) ، فكيف يطلق غير امرأته !

ب / ١٩  
ظ (١٤)

(١) في (ظ) : « إن » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٢) في (ب) : « إلا أن » ، وما أثبتاه من (ظ) .

(٣) في (ظ) : « قولك » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٤) نهاية السقط في النسخة (ص) والمشار إليه ص ٢٨٣ عند قوله : « قال الشافعي رحمه الله التاسعة » قبل حديث [ ٢٣٣٦ ] ، وأثبتاه من (ب) ، (ظ) .

(٥) « قال » : ساقطة من (ب) ، وأثبتاها من (ص) ، (ظ) .

(٦) في (ص) ، (ظ) : « وهذا لا يلزم الزوجة » ، وما أثبتاه من (ب) .

(٧) « طلقت » : ساقطة من (ص) ، وأثبتاها من (ب) ، (ظ) .

[ ٢٣٤٧ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٤٨٧ / ٦ - ٤٨٩ ) أبواب الطلاق - باب الطلاق بعد الفداء - عن ابن جريج : سألت عطاء عن رجل طلق بعد الفداء ؟ قال : لا يحسب شيئاً ؛ من أجل أنه طلق امرأة لا يملك منها شيئاً ، فرده سليمان بن موسى ، فقال عطاء : اتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل اختلع امرأته ، ثم طلقها بعد الخلع ، فاتفقوا على أنه ما طلق بعد الخلع فلا يحسب شيئاً . قالوا : ما طلق امرأته ، إنما طلق ما لا يملك .

## [ ٢٩ ] الشقاق بين الزوجين

قال الشافعي رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية [ النساء : ٣٥ ] ، قال : الله أعلم بمعنى ما أراد من خوف الشقاق الذي إذا بلغاه أمره أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، والذي يشبه ظاهر الآية فما عم الزوجين معاً حتى يشبه فيه حالهما الآية (١) . وذلك / أنى وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج أن يصطلحا ، وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم / ذلك ، وأذن في نشوز المرأة بالضرب ، وأذن في خوفهما ألا يقيما حدود الله بالخلع (٢) ، ودلت السنة أن ذلك برضى من (٣) المرأة ، وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج ، فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينه بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج غيرهما ، وكان الذي (٤) يعرفهما بإبابة الأزواج أن يشبه حالهما في الشقاق ، فلا يفعل الرجل الصفح ولا الفرقة ، ولا المرأة تأدية الحق ولا الفدية ، أو تكون الفدية لا تجوز من قبل مجاوزة الرجل ما له من أدب المرأة وتباين حالهما في الشقاق ، والتباين هو ما يصيران فيه من القول والفعل إلى ما لا يحل لهما ، ولا يحسن ويمتنعان كل واحد منهما من الرجعة ، ويتماديان فيما ليس لهما ، ولا يعطيان حقاً ، ولا يتطوعان ولا واحد منهما بأمر يصيران به في معنى الأزواج غيرهما ، فإذا كان هكذا / بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، ولا يبعث الحكمان إلا مأمورين وبرضى الزوجين ، ويوكلهما الزوجان بأن يجمعا أو يفرقا إذا رأيا ذلك .

١/٢٠  
ظ (١٤)  
١/٨٢١  
ص

ب/٢٠  
ظ (١٤)

[ ٢٣٤٨ ] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي رحمه الله قال : أخبرنا الثقفى ، عن

(١) كنا بالنسخ .

(٢) في (ص) : « بإلحاح » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٣) « من » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ظ) .

(٤) « الذى » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ظ) .

[ ٢٣٤٨ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٥١٢ ) باب الحكمين - عن معمر عن أيوب بهذا الإسناد . قال عبيدة

السلماني : شهدت على بن أبي طالب - رضى الله تعالى عنه - وجاءته امرأة وزوجها ، مع كل واحد منهما فنام من الناس ، فأخرج هؤلاء حكماً من الناس ، وهؤلاء حكماً ، فقال على ... فذكر نحو ما هنا . ( رقم ١١٨٨٣ ) .

\* جامع البيان لابن جرير الطبري ( ٥ / ٤٦ ) - عن مجاهد بن موسى ، عن يزيد ، عن هشام بن حسان ، وعبد الله بن عون عن محمد أن علياً رضي الله عنه نحوه .

ومن طريق هشيم ، عن منصور وهشام ، عن ابن سيرين به :

وعن ابن عليه ، عن أيوب به .

أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن عبيدة ، عن علي عليه السلام في هذه الآية : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُثُوا حَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ ثم قال للحكمين : هل تدريان ما عليكما ؟ عليكما إن رأيتما أن تجمعا أن تجمعا ، وإن رأيتما أن تفرقا أن تفرقا ، قالت المرأة : رضيت بكتاب الله بما على فيه ولي ، وقال الرجل : أما الفرقة فلا ، فقال على صلوات الله وسلامه عليه : كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به . قال : فقول علي عليه السلام يدل على ما وصفت ، من أن ليس للحاكم أن يبعث حكمين دون رضي المرأة والرجل بحكهما ، وعلى أن الحكمين إنما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة . فإن قال قائل : ما دل على ذلك ؟ قلنا : لو كان الحكم إلى علي عليه السلام دون الرجل والمرأة بعث / هو حكمين ، ولم يقل : ابغثوا حكمين . فإن قال قائل : فقد يحتمل أن يقول : ابغثوا حكمين ، فيجوز حكهما بتسمية الله إياهما حكمين ، كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الإمام ، فمن سماه الله تبارك وتعالى حاكماً أكثر معنى أن (١) يكونا كالشاهدين إذا رفعاً شيئاً إلى الإمام أنفذه عليهما ، أو يقول : ابغثوا حكمين ، أي دلوني منكم على حكمين صالحين كما تدلونى على تعديل الشهود .

قلنا : الظاهر ما وصفنا ، والذي يمنعنا من أن نحيله عنه مع ظهوره أن قول علي عليه السلام للزوج : كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به ، يدل على أنه ليس للحكمين أن يحكما إلا بأن يفوض الزوجان ذلك إليهما ، وذلك أن المرأة فوضت وامتنع الزوج من تفويض الطلاق ، فقال علي عليه السلام : كذبت حتى تقر بمثل الذي أقرت به ، يذهب إلى أنه وإن لم يقر لم يلزمه الطلاق ، وإن رآه . ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال / له : لا أبالي أقررت أم سكت ، وأمر الحكمين أن يحكما بما رأيا .

[ ٢٣٤٩ ] أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول : تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت : اصبر لى وأنفق عليك ، فكان إذا دخل عليها قالت : أين عتبة بن ربيعة ؟ أين شيبه بن ربيعة ؟ فيسكت حتى دخل عليها يوماً وهو برمٌ فقالت : أين عتبة بن ربيعة ، أين شيبه بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ، فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت ذلك له (٢) ،

(١) في (ظ) : « أكثر معاً أن » ، وفي (ب) : « أكثر معنى أو » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٢) في (ب) : « فذكرت له ذلك كله » ، وما أثبتناه من (ص) ، (ظ) .

[٢٣٤٩] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٥١٣ ) الموضوع السابق - عن ابن جريج به . ولكن في آخره : « فأبغثوا فوجداهما قد أغلقا عليهما أبوابهما ، وأصلحا أمرهما فرجعا » . ( رقم ١١٨٨٧ ) .

\* جامع البيان لابن جرير : ( ٥ / ٤٨ ) من طريق ابن جريج به .

فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس : لأفرقن (١) بينهما ، وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بنى عبد مناف ، قال : فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما ، وهذا يشبه ما روى عن علي عليه السلام . ألا / ترى أن الحكمين ذهبا وابن عباس يقول : أفرق بينهما ، ومعاوية يقول : لا أفرق بينهما ، فلما وجداهما قد اصطلحا رجعا ، وذلك أن اصطلاحهما (٢) يدل على أنهما لو جاءهما فسخا وكالتهما فرجعا ولم / تعد المرأة ولا الرجل إلى الشقاق علمناه .

ب/٨٢١  
ص

١/٢٢  
ظ (١٤)

قال الشافعي عفا الله عنه : ولو عاد الشقاق عادا للحكمين ، ولم تكن الأولى أولى من الثانية ، فإن شأنهما (٣) بعد مرة ومرتين وأكثر واحد في الحكمين . وإذا كان الخبر يدل على أن معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكمين في الفرقة والاجتماع (٤) بالتفويض إليهما ، دل ذلك على جواز الوكالات ، وكانت (٥) هذه الآية للوكالات أصلاً والله أعلم . ودل ذلك على أن للإمام أن يولى الحكم دونه من ليس يليه إلا بتوليته إياه ، وأن يولوا الحكم في بعض الأمور دون بعض ؛ لأن هذا حكم خاص .

قال (٦) : ولو فوضنا مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه ، كان على الحكمين الاجتهاد إن رأيا الجمع في الأخذ لأحدهما من صاحبه فيما يريانه صلاحاً لهما ، إذا كان الأغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما ومذاهبهما إن كان (٧) ذلك أصحح لأمرهما ، والأخذ من مال أحدهما لصاحبه ، وكان تفويض ذلك / إليهما مثل الفرقة ، أو أولى من الفرقة (٨) بينهما ، فإذا جازت توليتهما (٩) لهما الفرقة جاز الأخذ بتوليتهما (١٠) ، وعلى السلطان إن لم يرضيا بحكمين عندي ألا يجبرهما على حكمين ، وأن يحكم (١١) عليهما فيأخذ لكل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ، ويجبر المرأة على ما عليها ، وكل واحد منهما على ما يلزمه ، وله أن يعاقب أيهما رأى إن امتنع بقدر ما يستوجب ، ولو قال قائل : يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهباً .

ب/٢٢  
ظ (١٤)

- (١) في (ص) : « لأفرق » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٢) في (ص) : « إصلاحهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٣) في (ص ، ظ) : « سألتانها » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٦) قال : « ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ظ) .  
 (٧) « كان » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ظ) .  
 (٨) في (ظ) : « وأولى بالفرقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (١١) في (ص) : « وإن لم يحكم » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

### [ ٣٠ ] حبس المرأة لميراثها

قال الشافعي رضي الله عنه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ إلى ﴿ كَثِيرًا ﴾ [ النساء : ١٩ ] .

قال الشافعي رحمه الله عليه : يقال والله أعلم : نزلت في الرجل يكره المرأة فيمنعها كراهية لها حق الله في عشرتها بالمعروف ، وبحبسها مانعاً لحقها ليرثها عن (١) غير طيب نفس منها بإمساكه إياها على المنع ، فحرم الله تعالى ذلك على هذا المعنى ، وحرم على الأزواج أن يعضلوا النساء ليذهبوا / ببعض ما أوتين ، واستثنى ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ ، وإذا أتيت بفاحشة مبينة وهي الزنا فأعطين ببعض ما أوتيت ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى ، ولم تكن معصيتهن الزوج فيما يجب له بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا ، وأمر الله في اللاتي يكرههن أزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاشرن بالمعروف ، وذلك بتأدية (٢) الحق وإجمال العشرة . وقال : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ الآية [ النساء : ١٩ ] .

قال الشافعي رضي الله عنه : فأباح عشرتهن على الكراهية بالمعروف ، وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكره خيراً كثيراً ، والخير الكثير الأجر في الصبر وتأدية الحق إلى (٣) من يكره ، أو التطول (٤) عليه ، وقد يعتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفائها وبذلها وميراث إن كان لها ، وتصرف حالاته إلى الكراهية لها بعد الغبطة بها .

(١) في ( ب ، ظ ) : « من » ، وما أثبتناه من ( ص ) .

(٢) في ( ص ، ظ ) : « تأدية » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٣) « إلى » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٤) في ( ص ، ظ ) : « التطويل » ، وما أثبتناه من ( ب ) .